كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

أسماءُ الأفعال : التسمية والتصنيف

(دراسة تحليلية نقديّة)

إعداد

د/ حسين عثمان محمد الحكمي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة جازان

(العدد السادس والثلاثون الجزء الثاني ٢٠١٧م)

ملخص البحث

يتناول الباحث من خلال هذه الدراسة والتحليل قضية من قضايا النحو العربي الشهيرة بمصطلح (أسماء الأفعال)، وقد تعرضت للدراسة والتمحيص من حيث أصالة التسمية والتصنيف، من خلال ما سجله الأوائل من علماء النحو واللغة.

وكان الهدف من البحث كشف حقيقة هذه التسمية (أسماء الأفعال) وبيان مغزاها، والضرورة التي استوجبتها، وفي الوقت ذاته يستعرض ما عداها من التسميات الأخرى وبيان ما يعتريها من إشكال.

كما سلط البحث الضوء على تصنيف هذه الألفاظ بين الاسمية والفعلية باعتبارهما عنصري المصطلح الغالب الذي ظلّ مسيطرًا على علم النحو وكتبه قديمًا وحديثًا، والتعريج على ذكر خصائص هذه الألفاظ سواء فيما له صلة بالأسماء أو الأفعال، أو فيما انفردت به عنهما.

وخرج البحث بنتيجة ثابتة هو بقاء تسمية جمهور النحاة لهذه الألفاظ بـ(أسماء الأفعال)؛ لانسجامه مع التقسيم المنطقي للكلمة في العربية، ولاتصافها بخصائص الاسمية والفعلية مجتمعة، وترك ما عداه من تسميات حيث لم يسلم من الخلل والاضطراب.

.* * * * *

Abstract

In this study the researcher deals with one of the well-known issues of Arabic grammar known as the verbal nouns. It has been studied and examined in terms of originality and classification, based on the records of the previous linguists. The aim of the research is to uncover the reality of this term (verbal nouns) and its purpose, and the necessity that it required. In addition, the researcher reviewstheother terms and the problems they have.

The researcher also highlights the classification of these terms between the nominality and the verbality as they are the two dominant elements of the term which was dominating grammar to the recent times, mentioning the characteristics of these terms, whether in relation to nouns or verbs, or apart from them.

The search comes up with the result that the term, verbal nouns , should remain as the majority of the grammarians named it. That is because of having harmony with the logical division of the word in Arabic, and having the nominal and verbal characteristics combined, ignoring other terms which do not escape imperfection.

مُقَدِّمَة

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلامًا على نبيّه المصطفى،، أما بعد:

فلا تزال قواعد العربية منذ نشأتها إلى يومنا هذا تظهر بجلاء عبقريّتها، فهي رياضة بحقّ مفعمة اللطائف والبدائع، استقت ذلك من معين اللغة العربية وسلسبيلها الذي لا ينضب،، لكن هذا لا يعني أن الأمر محسومٌ تمامًا، بل هناك ما يحتاج منها إلى مراجعة في جوانب التقعيد النحوي لبعض الظواهر اللغوية، وإلاّ لما أثير خلافٌ وجدلٌ في كثيرٍ من المسائل والقضايا المتناثرة في كتب النحو واللغة؛ لذا توجد أحيانا ثُلُمَات بحاجة إلى رأب الصدع، وثَغَرات بحاجة إلى مَنْ يسدّها، شأن ذلك شأن عمل البشر الذي يعتريه النقص والسهو، والكمال لله وحده.

لكن مع هذا وذاك يبقى الجهد محفوظاً للرّعيل الأول من جمهرة النحاة، ويظلّ ما سطّروه من قواعد وأصول هو المسيطر والمهيمن على دراسات النحو العربي في القديم والحديث.

ولعلّ ما يعرف بأسماء الأفعال في علم النحو خير دليل على ذلك، إذ هو بابٌ تنازعه خلافٌ بين النحويين بصريّهم وكوفيّهم، قديمهم وحديثهم، ولبّ الخلاف حول التسمية والتصنيف، ولكلّ فريق حُكْم وحُجَّة، فكان لا بد من وضع هذه الأحكام مع أدلتها في الميزان، لنرى أيَّ كفة ترجح بالأخرى.

والهدف من هذا البحث كشف حقيقة هذه التسمية (أسماء الأفعال)، ومغزاها، وبيان الضرورة التي استوجبتها، وفي الوقت نفسه استعراضٌ لما عداها من التسميات الأخرى، وبيان ما يعتريها من إشكال حاصل.

كما يسلّط البحث الضوء على تصنيف هذه الكلمات بين الاسمية والفعلية باعتدادهما عنصري المصطلح الغالب، وما تكتنفه من خصائص تتصف بالاسمية حينًا وبالفعلية حينًا آخر.. إضافة إلى بيان ما انفردت به من سمات وخصائص أخرى.

وقد انقسمت الدراسات الحديثة السابقة لـ (أسماء الأفعال) -حسب ما وقفتُ عليها- إلى قسمين:

القسم الأول: دراسات أقرب ما تكون إلى التوصيف والتطبيق، اهتمّت بالدراسة والتحليل في ضوء ما جمعته من أسماء الأفعال واستعمالاتها الواردة في القرآن الكريم أو النصوص الفصيحة من كلام العرب نظمًا ونثرًا، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال: (اسم الفعل في القرآن الكريم) للدكتور رافع أسعد عبد الحليم(١).

وصنفٌ آخر من هذا القسم عُنِيَ بالجانب الإعرابي لأسماء الأفعال وعملها النحوي تشبيهًا بالفعل، ومن أبرز هذه الدراسات(أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية) للدكتور محمد عبد الله جبر(٢).

(١) بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية عدد١٧، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م- نسخة مصورة من الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) بدون ذكر مصدر المجلة.

(٢) كتاب مطبوع ، طبعة دار المعارف بمصر،١٩٨٠م.

أما القسم الثاني من الدراسات فقد اهتم بوضع أسماء الأفعال في تقسيم خاص يسمى بـ(الخالفة) ضمن مجموعة الخوالف في اللغة العربية، ولعل أشهر ما كتب في ذلك: اللغة معناها ومبناها للدكتور تمّام حسّان(١)، و أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة للدكتور فاضل الساقي(٢)، و أسماء الأفعال والأصوات (دراسة ونقد) للدكتور عبد الهادي الفضلي(٣)، وأسماء الأفعال في اللغة والنحو، للباحث أحمد محمد عويس(٤).

وما هذه الدراسة التي أنا بصددها إلا محاولة لترسيخ ما استقر في الأذهان عند علماء النحو وطلبته حول تسمية (أسماء الأفعال) بهذا الاسم الدارج في كتب النحو، والتعريج على تصنيف(أسماء الأفعال)، وعرض أبرز خصائصها وسماتها، ومكانتها بين الأسماء والأفعال، مع جانب الدراسة والتحليل النقدي بشكل موجز بعيدًا عن الإطناب والتفصيل.

لذلك آثرت أن يكون عنوان البحث:

أسماءُ الأفعال : التسمية ، والتصنيف (دراسة تحليلية نقدية).

وأسماء الأفعال – كما سيتبيّن لنا – لا تخضع لصيغة واحدة تستخدم عليها، كما هو الحال في الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل ونحوها، بل هي مجموعة ألفاظ مختلفة التراكيب، لذلك أحببت أن يكون البحث موسومًا بلفظ الجمع (أسماء الأفعال)، وليس بلفظ الإفراد (اسم الفعل).

---

(١) كتاب مطبوع عدة طبعات ومتداول، أقدمها طبعة الهيئة االمصرية العامة للكتاب،١٩٧٣م.

(٢) رسالة دكتوراه مطبوعة مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٩٧-١٩٧٧م.

(٣) رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، سنة١٣٩١م.

(٤) رسالة ماجستير في فرع اللغة- جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

وأحسب – من خلال تفحصي للدراسات السابقة التي تناولت أسماء الأفعال– أنه لم يسبقني أحد لمثل هذه الدراسة، حيث لم أجد من فنّد البحث في هذه الجزئية وخصّها بدراسة مستقلة، سوى ما هو مبثوث ومتناثر في الكتب والبحوث التي تناولت دراسة أسماء الأفعال بشكل عام.

ولا أدّعي أن البحث بهذا الجهد المتواضع سيأتي بكلّ جديد، لكني أعدّه تجربة دراسة نحويّة، أرجو أن تؤتى ثمارها، وتكون إضافة رائعة إلى البحوث النحوية واللغوية المعتبرة.

وقد جاءت خطة البحث مشتملة على مقدمة، ومبحثين رئيسين، هما:

المبحث الأول: التسمية.

المبحث الثاني: خصائص أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية، ويضم في طيّه الجزئيات الآتية:

١- خصائص أسماء الأفعال من حيث الاسمية.

٢- خصائص أسماء الأفعال من حيث الفعلية.

٣- أحكام اختصت بها أسماء الأفعال.

وأخيرًا **الخاتمة** (عرض لأبرز نتائج البحث)

البحث الأول
التّسمية

يجمع علماء النحو واللغة القدامى على التقسيم الثلاثي لنوعيّة الكلمة في لغتنا العربية، حيث تقرّر عندهم أن الكلمة إما اسم وهو ما دل على معنىً في نفسه غيرِ مقترنٍ بزمن، أو فعل وهو ما دلّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بزمن، أو حرف وهو ما دلّ على معنىً في غيره، قال ابن هشام: "والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفن تتبّعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه"(١).

بَيْد أنّهم – مع ذلك– لحظوا وهم يدرسون العربية ويستنبطون لها القواعد والأحكام أن ثمّة نوعًا من الكلمات فيه من الغرابة الشيء الكثير، من مثل: صَهْ، ومَهْ، وبَلْهَ، وحَيَّهَل، وهَيْتَ، وهَلُمَّ، وأوَّهْ، وأُفّ، وهَيْهاتَ، وشَتَّانَ.. ونحوها.

ووجه الغرابة كونها تقبل علامات الأسماء، لكنها في الوقت نفسه لا تدل مثلها على معنىً أو ذات، بل تدل كالأفعال على حدثٍ وزمان، أي: أنها في لفظها يمكن أن تعدّ من الأسماء، وفي معناها يمكن أن تعدّ من الأفعال.. فهي تحمل بعض خصائص الأسماء كما تحمل بعض خصائص الأفعال؛ لذلك جاءت التسمية المتداولة لهذا النوع من الألفاظ في كتب النحو منذ أن دوّن سيبويه كتابه هي: (أسماءُ الأفعال)، حيث نزلوها منزلة بين الأسماء والأفعال، فسميّت بذلك الاسم المستعار من قسمي الكلمة : (الاسم والفعل)، مما حدا ببعض الباحثين المعاصرين أن يعدّ مصطلح (اسم الفعل) قسمًا رابعًا من أقسام الكلام(٢).

وقد نقل الصبّان عن سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف قوله: "كل لفظ وضع بإزاء معنى –اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا– فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول في قولنا:

(١) شرح قطر الندى ص١٢، وينظر شرح شذور الذهب ص١٧.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ص١٤٠.

"خَرجَ زيدٌ مِن البَصْرَة"، (خرج): فعل و(زيد): اسم و(من): حرف جر، فتجعل كلًّا من الثلاثة محكومًا عليه، لكن هذا وضع غير قصدي، لا يصير به اللفظ مشتركًا، ولا يفهم منه معنى مسمّاه. وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أُخَر غير ألفاظها، تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها، وسمّوها (أسماء الأفعال)؛ فـ(صَهْ) مثلاً: اسم موضوع بإزاء لفظ (اسْكُتْ)، لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الأعلام المذكورة، بل ليقصد به (اسْكُتْ) الدال على طلب السكوت حتى يكون (صَهْ) مع أنه اسم لـ (اسْكُتْ) كلامًا تامًّا، بخلاف (اسْكُتْ) الذي هو اسم لـ(اسْكُتْ)، الذي هو فعل أمر في قولك: (اسْكُتْ) فعل أمر"[1].

ومع هذا نجد علماء النحو يختلفون في تحديد حقيقة هذه الألفاظ وماهيّتها من الكلم، على مذاهب:

فهي عند جمهور البصريين: أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة، لا تصرّف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرّف الأسماء، إذ لا يسند إليها إسنادًا معنويًّا فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها، فلا تقع خبرًا أو مفعولاً بها أو مجرورة، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، ولأنها تنوب عن الأفعال وتؤدي معناها أضافوها إليها فقالوا: أسماء أفعال، أي: الأسماء التي تدلّ على الأفعال، كما يدلّ كل اسم آخر على مسمّاه[2].

ونجد لدَى ابن جنّي دفاعًا عن وجهة نظر الجمهور واستدلالًا على اسمية هذه الألفاظ، فيقول:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني١/٥٠-٥١.

(٢) ينظر:همع الهوامع٣/١١٠، وحاشية الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل١/٢٧.

" فأمّا الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وُجِدتْ فيها لا توجد إلاّ في الأسماء. منها:

– التنوين الذي هو عَلَمُ التنكير. وهذا لا يوجد إلا في الاسم نحو قولك: هذا سيبويهِ وسيبويهٍ آخر.

– ومنها التثنية وهي من خواصّ الأسماء وذلك قولهم: "دُهْدُرَّيْن"(١).

– ومنها وجود الجمع فيها في (هَيْهَاتَ)، والجمع مما يختصّ بالاسم.

– ومنها وجود التأنيث فيها في: هيهاة وهيهات وأَوْلاة الآن وأُفّي والتأنيث بالهاء والألف من خواصّ الأسماء .

– ومنها الإضافة وهي قوّلهم : دُونَك، وعِندَك، ووراءَك، ومكانَك، وفَرَطَك، وحَذَرَك .

– ومنها وجود لام التعريف فيها نحو النَجاءَك . فهذا اسم (انُج) .

–ومنها التحقير وهو من خواصّ الأسماء . وذلك قولهم: رُوِيدَك.." (٢).

كما يلخص الرضي الاستراباذي سبب عدم عدّها أفعالًا في قوله: " والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرّفها،

(١) في تاج العروس مادة (دهدر): " دُهْدُرَّيْنِ بضمّ الدَّالَيْن وفَتْح الراءِ المُشَدَّدة: تَثْنِيَةً دُهْدُرّ اسمٌ لـ(بَطَلَ)، كسَرْعَانَ وهَيْهَاتَ اسمٌ لـ(سَرُعَ وبَعُدَ) ، قال ذلك أَبو عَلِيّ . و قيل : دِخْدُرَّيْنِ اسمٌ (للبَاطل وللْكَذِبِ) . ومنه قَولُهُم : دُهْدُرَّيْنودُهْدُرَّيْهِ ، للرَّجُل الكَذُوب". وينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٠٣/٥.

(٢) الخصائص ٤٤/٣-٤٥.

وتدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفًا، وبعضها جارًّا ومجرورًا.." [١].

وواضح أن وجود علامات التثنية والجمع والتأنيث في بعض أسماء الأفعال التي أشار إليها ابن جني آنفاً موضع نظر، إذ لا يسلّم بعضهم أنّ (دُهْدُرَّيْنِ) مثنى، ولا أنّ (هَيْهَاتَ) جمع. كما أن دخول أل في (النّجاءَك) والإضافة والتصغير في (رُوِيدَك) ليس دليلًا قاطعًا، إذ هي أقرب للمصادر[٢].

ولعلّ العلامة الأساسيّة التي يمكن أن يعتمد عليها النحاة في إضفاء صفة الاسمية على تلك الألفاظ، ولا يشوبها شائبة، هي علامة التنوين وما يندرج تحتها من تفريع التعريف والتنكير.

وأسماء الأفعال عند بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء، فهي عندهم أفعال حقيقة وأسماء استعمالاً[٣].

(١) شرح الرضي ٣/٨٣.

(٢) ينظر اسم الفعل في نحو العربية ص٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٤/٧٥.

وهي عند جمهور الكوفيين: أفعال حقيقة مرادفة لما تفسَّر به؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كلّ ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي بمثابة (ليس) و(عسى) ونحوهما[1].

وقد رد البصريون حجة الكوفيين بأن أسماء الأفعال لا تدل بنفسها على الحدث والزمان، وإنما تدل على ألفاظ الفعل التي تدلّ على الحدث والزمان، وهذا هو معنى قولهم (اسم الفعل)، فمدلول (نَزَالِ) لفظة (أَنْزِلْ) الدالّ على الحدث والزمان[2].

ومن الملاحظ أن رأي الكوفيين[3] فيه مغالطة لطبيعة بعض هذه الألفاظ التي تقبل من العلامات الخاصة بالأسماء كالتنوين وأل، فهم لا يأبهون لهذا التشارك في العلامات، ولا يرونه حقيقًا لأن يزحزحها عن مكانها من الأفعال، فقد يلحق التنوين القوافي مطلقة ومقيّدة، أيًّا كان نوع الكلمة التي ينتهي بها البيت من الشعر.. كما أن هناك بضعة شواهد دخلت فيها أل على الفعل المضارع، فكأنهم لا يفرقون بين تنوين وتنوين ولا بين أل وأل، إذ كانت سواء في الأحرف والأصوات، أو كأنهم – على وجه العموم– لا يقيمون وزنًا لجملة الفروق اللفظية التي تميّز اسم الفعل من الفعل، إذ كانت تتعلق بلفظه لا بمعناه، إذا صح أن المعنى كان آثر عندهم من اللفظ في معرض المفاضلة والترجيح.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩، وشرح اللمحة البدرية ص١٠٤، والمساعد على شرح التسهيل ٢/٦٣٩، وحاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل١/٢٧.

(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية ص١٠٤.

(٣) في كونها أفعالًا حقيقة وليست أسماء، وقد تأثر بذلك غير واحد من الباحثين المعاصرين منهم الدكتور السامرائي حيث يذهب إلى أن أسماء الأفعال: " مواد فعلية قديمة جمدت على هيئة مخصوصة.." الفعل زمانه وأبنيته ص١٢٠. وينظر: مدرسة الكوفة ص٣٠٨.

وفي الارتشاف : ذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أنّ نحو: (مَهْ) و(صَهْ) و(بَلْهَ) ممّا ليس أصله ظرفًا ولا مصدرًا أفعال، وما أصله مصدر أو ظرف فهو منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره(١).

وذهب أبو جعفر أحمد بن صابر – من نحاة القرن السابع الهجري– إلى أنها ليست أسماءً ولا أفعالًا ولا حروفًا؛ لأنها لا تتصرّف تصرّف الأفعال ولا تصرّف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال وليست كالحروف؛ إذ لا تؤدّي معنى جزئيًّا كالحرف، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، وأعطاها اسمًا مغايرًا وخاصًّا بها حيث سمّاها (الخالفة)، أو خالفة الفعل؛ لأنها تخالفه وتنوب عنه في الكلام(٢).

وممن تبنّى هذه التسمية الدكتور تمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وكأنه يهدف في دراسته إلى تشقيق الكلام العربي لعدد أكبر من التقسيم الثلاثي المتعارف عليه لدى النحاة، لذلك وسّع دائرة الخوالف وجعلها تشمل أربعة أمور، منها: (خالفة الإخالة) ويعني به اسم الفعل، إذ يقول:" خالفة الإخالة ويسميها النحاة: (اسم الفعل)، ويقسِّمونها اعتباطًا ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كـ(هَيْهَاتَ)، واسم فعل مضارع كـ(وَيْ)، واسم فعل أمر كـ(صَهْ).."(٣).

(١) ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩.

(٢) ينظر: همع الهوامع٣/١٠٤، وحاشية الصّبان على الأشموني١/٢٧، وحاشية الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل١/٢٧. وفي ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩ نسبه أبو حيان إلى بعض المتأخرين.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣.

والخالفة عند الدكتور تمّام مصطلح أطلقه الفراء على (اسم الفعل) فيما رواه عنه الأشموني[١]، و زعم أنّ بعض المحدثين قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن جابر الأندلسي[٢].

وقد غلب رأي جمهور البصريين وساد في الدرس النحوي على توالي الأزمان، فهي أسماء للأفعال كما نصّ على ذلك سيبويه، حيث بوّب لذلك بقوله: "هذا باب الفعل سُمّي الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"[٣].

ثم قال وهو يتحدث عن نحو: مَهْ، وصَهْ، وآه، وإيْه، وما أشبهها-: " واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر؛ وذلك أنها أسماء..." [٤].

وهكذا سار على نهجه من تبعه من النحويين، قال الأشموني:" كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين" [٥].

وكأنهم اكتفوا بانحصار الكلمة في تقسيماتها على الثلاثة، وأدخلت أسماء الأفعال فيها ضمنًا، ومن قال بخلافه فقوله مردود عليه، قال ابن هشام في سياق

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٩. وليس في شرح الأشموني ما يشير إلى تلك الرواية عن الفراء، والذي ورد في شرح الأشموني قوله أثناء سياقه للخلاف حول أسماء الأفعال: "وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل"، من غير أن ينسبه إلى أحد، ينظر شرح الأشموني٣/١٤٨.

ولم أعثر في معاني القرآن للفراء على أنه استعمل مصطلح الخالفة لاسم الفعل، والذي عليه أكثر النحويين نسبة هذا القول لأبي جعفر بن صابر الأندلسي، كما سبقت الإشارة إليه.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٩.

(٣) الكتاب١/٢٤١.

(٤) المرجع السابق١/٢٤٢.

(٥) شرح الأشموني٣/١٤٨.

الأقوال الواردة في حقيقة أسماء الأفعال: " وأما الثالث – يعني به القول بالقسم الرابع (الخالفة) – فسقوطه بيّن واجتنابه متعيّن، وقد مضى في صدر هذا الشرح من الاستدلال على انحصار الكلمات في ثلاث، ما يغني عن الإعادة"(١).

وعند الصبّان –أيضًا– لا يُعتدّ بقول أبي جعفر بن صابر في إطلاقه على اسم الفعل باسم (الخالفة)، وقال: "والحقّ أنه –أي: اسم الفعل– من أفراد الاسم"(٢).

مما سبق يتضح لنا رسوخ مصطلح (أسماء الأفعال) عند جمهور النحاة قديمهم وحديثهم، إلى أن وصل بهم إلى حدّ الدفاع عنه بالحجج والبراهين.

وللأستاذ عباس حسن – وهو أحد المعاصرين– تحليلٌ لذلك؛ حيث يؤكّده بضرب أمثلة من الواقع، في قوله :

" لو وضعنا فاكهة معيَنة أمام إنسان لا يعرفها؛ فسأل: ما هذه؟ فأجبنا: (رُمّان) –مثلًا– لكانت كلمة: (رمّان) هي الرمز، أو العلامة، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة، وإن شئت فقل: إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعيّنة دون غيرها... مثال آخر: هبك رأيت طائرًا صغير الجسم، جميل الشكل، ساحر الغناء، يتميّز بأوصاف خاصة، فسألت: ما هذا الطائر؟ فقيل: (بُلْبُل). فإن كلمة: (بُلْبُل) رمز،أو: شارة، أو: علامة على هذا الطائر المعين. فإذا سمعتها بعد ذلك أو قرأتها، فهمت ما ترمز إليه، وما تشير له، وإن شئت فقل: فهمت معناها وما تدلّ عليه.. فكلمة: (البلبل) مدلولها الطائر المعيّن، وهذا الطائر المعيّن له اسم، هو (البلبل)، فلكل اسم مسمّى، ولكل مسمّى اسم.. قياسًا على ما سبق؛ ما الذي نفهمه حين نسمع كلمة: (هَيْهَات)؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل (بَعُدَ) بكل خصائصه؛ من الدلالة على معنى البعد، والمضي، والعمل، مع عدم التأثر بالعوامل. فاللفظ:

(١) شرح اللمحة البدرية ص١٠٤.

(٢) حاشية الصبان ١/٢٧.

(هَيْهَات) رمز، أو شارة، أو علامة تدلّ على الفعل.. أي: أن اللفظ: (هَيْهات) اسمٌ، مسمَّاه الفعل: (بَعُدَ). والفعل: (بَعُدَ) مسمَّى له اسم هو: "هَيْهات". وإذا سئلت: ما المراد من: (آه)؟ كان الجواب: (أتوجّعُ)، فكلمة: (آه) هي الرمز، أو: العلامة، أو الاسم. أما المرموز له أو: المسمَّى فهو الفعل المضارع: (أتوجَّعُ) بكل خصائص المضارع؛ من معنى، وزمن، وعمل، مع سلامة الرمز من التأثر بالعوامل التي يتأثر بها المضارع؛ كالنواصب أو الجوازم.. وكذلك: (حَذَارِ) فإنه اسم، مسمَّاه فعل الأمر: (احذر) بما هو مختص به. مما تقدم يتبيّن المراد -عند جمهرتهم- من أسماء الأفعال، وأنّ المقصود أنها (أسماء للأفعال)، كما أن لفظ: (الرّمان) اسم للفاكهة المعيّنة، و(البلبل) اسم للطائر الخاص، و(الفرس) اسم للحيوان المعروف... فكذلك هذه الأسماء؛ كل واحد منها اسم لفعل بعينه..." [1].

والظاهر أن تسمية هذه الألفاظ باسم (أسماء الأفعال) يعطي دلالة بأن الأفعال لها أسماء خاصة بها، كما يضفي لونًا من اللبس والغموض وفقًا لما اعتاده الدارسون من تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، إذ كيف يجتمع في وحدة لغوية واحدة تصنيفان من التقسيم الثلاثي لبنية الكلمة، وهو الاسم من زاوية، والفعل من زاوية أخرى.

إضافة إلى ذلك أنه يوهم بأن هناك أسماء خاصة للأفعال، فهل يقاس عليه أفعال للأفعال كنحو: كاد يفعل، وطفق يعمل، وحروف للأفعال كالحروف المختصة بالفعل (نواصب المضارع، وجوازم المضارع)، وهكذا..؟ كلّ هذا ناشئ عن إضافة الأسماء للأفعال.

(١) النحو الوافي (الحاشية)٤/١٤١-١٤٢.

واعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة عمل الفعل الذي دلّت على معناه، وفي الوقت نفسه كونها أسماء غير متأثرة بدخول العوامل عليها، يبقى هذا مظنّة ضعف.

لذا نجد الأستاذ عباس حسن نفسه يعود فيعلّق على هذا الجانب – بعدما أبان مقصود الجمهور من تسمية أسماء الأفعال– بقوله: "وبالرغم من هذا.. لا يزال يشوبه –بحق– بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة، مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأ، ولا خبرًا، ولا فاعلًا، ولا مضافًا، ولا مضافًا إليه. ولا غير ذلك.." (١).

ثم يردف قائلا: "ويخفّ الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي –لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة. وأصحاب هذا الرأي يسمونه: "خالفة" بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله وزمنه، وكل ما يتضمنه.." (٢).

وأقول: لعلّ هذه الإشكالات مجتمعة هي السرّ الذي جعل بعضهم يضطر لأن يبحث عن اسم آخر لهذه الألفاظ، بعيدًا عن التداخل واللبس، حتى لو خرج به الحال عن التقسيم الموروث للكلمة، فنراه يحكم بأن في الكلمة العربية قسمًا رابعًا ليس اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا، أُطلق عليه مصطلح (الخالفة)، ومردّه مراعاة الخصائص التي تميّز هذه الألفاظ عن كلٍّ من الأسماء والأفعال معًا، بحيث يعدّ إطلاق أيٍّ منهما عليها إهدارًا لهذه الخصائص وتجاهلًا لها.

ولا شكّ أنّ مصطلح (الخالفة) أو(خليفة الفعل) قد يكون أدقّ تعبيرًا من غيره، وأبعد للإشكال الذي يوهمه مصطلح (اسم الفعل) أحيانًا؛ لأنه يعطي هذه الألفاظ

(١) النحو الوافي (الحاشية) ١٤٢/٤.

(٢) المرجع السابق.

صبغة خاصة، لها سماتها وخصائصها، لولا أن التقسيم الثلاثي للكلمة المفردة قد استقر في الأذهان ويؤيّده جانبٌ كبيرٌ من الاستقراء والتمحيص والتدقيق، وإحداث قسم رابع يحتاج إلى دلائل قويّة، بالإضافة إلى حاجته لرصيد واسع من التراث اللغوي يستند إليه، مثلما نراه في الأسماء والأفعال والحروف.

ومن المعلوم أن أسماء الأفعال أقلّ عددًا في الاستعمال اللغوي مقارنةً بغيرها من أقسام الكلمة، وإن عدّها ابن جني عاملًا من عوامل السعة في اللغة؛ مبرهنًا لذلك بأنه قد يصلح اسم الفعل أن يكون قافية في بيت ولا يصلح لها مسمَّاه[1]. وربما قصده أنها قد تكون كذلك أحياناً؛ وأنَّى لعشرين اسم فعل أو ثلاثين أو نحوها وأكثرها سماعية لا يقاس عليها أنْ تعدّ عامل سَعَة في اللغة، ولو صلحت كلّها دون مسميّاتها أن تكون قوافي في الشعر والسجع؟

وأين أسماء الأفعال في هذا المجال من المشتقّات مثلًا في كثرة عددها وتنوعها في المعاني والأوزان؟ بل أين اسم الفعل بأنواعه من مشتقّ واحد من هذه المشتقات؟ وبالتالي هي أهون شأنًا من أن تنفرد بقسم مستقل،أو تشفع لذلك. وربّما كان هذا هو السبب في تفسير إدراجها عند الدكتور تمّام حسّان ضمن قسم مستقل أطلق عليه (الخوالف) الذي أدخل فيه عدة أبواب،حيث أضاف مع أسماء الأفعال أسماء الأصوات وأفعال التعجب وأفعال المدح والذمّ، حتى يضمن له أكبر قدر من ألفاظ العربية، وكان صنيعه هذا في إطار إعادة النظر في تقسيم الكلمة، وهكذا التقى مع ابن صابر في عدم الاقتناع بالأقسام الثلاثة للكلمة، مخالفًا لما هو

(١) ينظر الخصائص٣/٤٦.

متعارف عليه في النحو العربي، ومع كل ذلك ظلّ مسمّى (اسم الفعل) مستعملًا في كتاباته وكتابات غيره ممن نهج نهجه[١].

نعم، إنه لمن الإنصاف أن يُجعل (الخالفة) أو (خليفة الفعل) ضمن إطار الحدّ والتعريف باسم الفعل، إذ هو فعلًا خليفةٌ عن الفعل ونائبٌ عنه في عمله و أداء معناه، أمّا أن يكون قسمًا مستقلا بذاته يضاهي الاسم والفعل والحرف فهذا فيه إجحافٌ وإخلالٌ بالتقسيم العقلي والمنطقي للكلمة في العربية.

ومن ثَمّ، يتضح لنا أن استعمال مصطلح (أسماء الأفعال) – باعتباره الاسم الغالب– إنما كان من جانب الحفاظ على التقسيم المتداول في كتب النحو واللغة للكلمة، والالتزام بالمنطق العقلي الذي أسلمهم إلى القول بالتقسيم الثلاثي لها، فلم يجدوا مناصًا من محاولة إدماج هذا النوع من الكلمات في هذا التقسيم؛ لمّا رأوا استحالة أن يكون اسمًا مستقلًّا أو فعلًا مستقلًّا أو حرفًا، في المقابل يصلح لأن يكون اسم فعل؛ لاشتماله على خصائصهما معًا. وعلى النقيض جاء مصطلح (الخالفة)، إذ يُعدّ محاولة للخروج عن النمط المألوف الذي رسخ في أذهان النحاة، وبخاصة أن هذا النهج معهود من علماء الأندلس آنذاك، كتجربة ابن مضاء القرطبي في اعتراضاته، وغيره من علماء الأندلس، هذا إذا عرفنا أن صاحب إطلاق اسم (الخالفة) هو أبو جعفر أحمد بن صابر الأندلسي.

إذن يبقي مصطلح (اسم الفعل) هو المسيطر في الدرس النحوي، والمتعارف عليه في كتب التراث، والمستخدم في الدراسات النحوية الحديثة، ربّما يعود ذلك؛ لانسجامه مع التقسيم المنطقي للكلمة في العربية، بينما يأتي مصطلح (الخالفة)

(١) ينظر في ذلك رسالة الماجستير للباحث أحمد محمد عويس: (أسماء الأفعال في علم اللغة والنحو) المقدمة والصفحة الرابعة من الرسالة، حيث اعتمد ذلك المذهب في أطروحته، وأشار إلى من سبقه في هذا المضمار من الباحثين المعاصرين.

في حدود ضيّقة، ويكاد ينقرض تمامًا، حيث لم يجد له منتصرًا في الماضي، بل لقيَ تسفيهًا وتجاهلًا من نحاة عصره، لولا أن هناك من الكتّاب المعاصرين أمثال: تمّام حسّان، وتلميذه مصطفى الساقي، وغيرهما، أعادوا بعثه من جديد، وأطلقوه بحيث يحتوي على اسم الفعل، على حين بقي عندهم مصطلح (اسم الفعل) مستعملًا، دون بحث أو مناقشة، مما يعيد إلى الأذهان ما قرّره الصبّان سلفًا: من أن (اسم الفعل) في الحقيقة يعدّ من أفراد الاسم.

وإزاء هذه الرؤى نجد من يهاجم مصطلح (أسماء الأفعال) وينسفها نسفًا، وبسببها تجنّى في الحكم على النحاة، مثلما نجده في هجوم زكريا أوزون في كتابه المزعوم (جناية سيبويه)، إذ يقول: "تخيّل أن الأسماء تقوم مقام الأفعال، فتعمل عملها وتأخذ فاعلًا ومفعولًا به، كقولنا: (دونك القلمَ).. فعندما وجدوا أنّ (القلم) منصوباً لم يجدوا حلًّا سوى اعتبار (دونك) اسم فعل بمعنى (خُذْ) فاعله (أنت)، وهكذا عادت التخريجات وعادت حركة الكلمة (الفتحة في القلم)؛ لتسيطر على الفهم وعلى المفهوم، ولتجعلنا نتخبط في مستنقع من التناقض والمغالطة، فنُوجِد ما لا يوجد، ونبتكر ما لا يُعرف.." [(١)].

كذا قال!! والحق أنّه ليس هناك ما يدعونا إلى التخيّل والعجب، وليس في الأمر مستنقعٌ نتخبّط به كالذي يتخبط فيه، بل ثمّة حقيقة لغويّة استقرّت عليها العربيّة في أنماط تعبيرها وبيان وظائف الكَلِم فيها، وهي أنّ الاسم إذا تضمّن معنى الحدث اشتدّ شبهه بالفعل وعمل عمله.

وما سمّاه النحاة (أسماء أفعال) هو في الحقيقة طائفة من الألفاظ غير المتصرّفة تجاذبتها خصائص الأفعال والأسماء معًا، لكنّها إلى الأفعال أقرب، لأنّها تؤدّي ما تؤدّيه الأفعال من معانٍ وتعمل عملها، فعاملتها العرب معاملة الفعل في

(١) جناية سيبويه ص٤٠.

رفع الفاعل ونصب المفعول، وجزم المضارع بعدها في جواب الطلب، وعدم إضافتها.

كما أن هذه الألفاظ تأخذ أقسامها من مؤوّلها، فما أوّل باسم فعل أمر مثل (صَهْ) بمعنى (اسْكُتْ) فهو في قسم الأمر، وما أوّل بالماضي مثل (هَيْهَاتَ) بمعنى (بَعُدَ) فهو في قسم الماضي، وما أوّل بالمضارع مثل (أُفّ) بمعنى (أَتضجَّرُ) فهو في قسم المضارع.

فهي ضرب من الكلمات تنوب عن الفعل في العمل ولا تتأثر بالعوامل، وليست من الفضلات، فـ(صَهْ)اسم فعل ينوب عن (اسْكُتْ) الأمر، و(هَيْهَاتَ) اسم فعل ينوب عن (بَعُدَ) الماضي، و(أُفّ) اسم فعل ينوب عن (أَتضجَّرُ) المضارع.

وبالتالي فأسماء الأفعال وهي أسماء مبنيّة – كما سيتضح لنا – في باب إعمالها عمل الفعل ليست بدعًا في العربيّة؛ لأنها شابهت الفعل في بعض خصائصه وأدّت معناه، كما أنّ المشتقات، مثلاً، وهي أسماء معربة؛ لمّا اشتدّ شبهها بالفعل عملت عمله، فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، تقول: أنا قارئٌ كتابًا؛ لأنّ اسم الفاعل شابَهَ المضارع (أقرأ)، بل إننا نجد في بعض اللغات الساميّة أن صورة المضارع في نحو هذا المثال الأخير غير مستعملة، إذ حلّ محلها اسم الفاعل، وفي هذا دلالة بيّنة على أن الاسم قد يشبه الفعل، وقد يحلّ محلّه معنىً وعملًا[1].

(١) ينظر: نظرات في كتاب جناية سيبويه ص٢٤.

المبحث الثاني

خصائص أسماء الأفعال بين الاسميّة والفعليّة

من خلال ما تقدم عرفنا اتفاق جمهور النحاة على أنّ ألفاظ هذا الباب هي أسماء ليست أفعالًا ولا حروفًا، لكنهم عادوا فاختلفوا في مسمّاها ومدلولها على أقوال[١]:

الأول: أن مدلوها ألفاظ أفعال،لا أحداث ولا أزمان، وإنما تدلّ على الأفعال التي تدل على الحدث والزمان.

الثاني: أنها تدلّ على معاني الأفعال من الحدث والزمان، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة.

قيل: هذا ظاهر مذهب سيبويه[٢]، وأبي علي[٣]، وجماعة[٤].

الثالث: أنها في الأصل أسماء للمصادر، ثم دخلها معنى الطلب والأمر، فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر.

ونسب هذا القول للمازني وطائفة[٥].

فهذه ثلاثة مذاهب: فـ (صَهْ) مثلًا: على الأول اسم للفظ (اسْكُتْ)، وعلى الثاني: اسم مرادف لمعنى (اسْكُتْ)، وعلى الثالث: اسم لقولك: سُكوتًا[٦].

---

(١) ينظر تفصيلها في : ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٧٥، والتصريح بمضمون التوضيح٢/١٩٥، وهمع الهوامع٣/١٠٤.

(٢) ينظر رأي سيبويه في الكتاب٣/٢٢٩، ٥٢٩.

(٣) ينظر: المسائل البصريات ص١٦٦، والإيضاح العضدي ص١٦٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٧٥.

(٥) ينظرالتصريح بمضمون التوضيح٢/١٩٥.

(٦) ينظر توضيح المقاصد والمسالك٤/٧٥.

والذي عليه أكثر النحويين من هذه الأقوال هو القول الأول، وهي كونها أسماء لألفاظ الأفعال الدالّة على الحدث والزمان، وليست مرادفة لمعناها، ولا أسماء للمصادر، قال الخضري: " وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور، ولا زمنَ فيه أصلًا"(١).

لكن الذي أراه متعيّنًا وأقرب إلى الصواب هو اختيار القول الثاني؛ لأنها في الحقيقة أسماء لمعاني الأفعال وأزمنتها، إلا أن دلالة الأفعال على الزمان بالصيغة، ودلالتها على الزمان بالوضع، خصوصًا أن اللفظة الواحدة من أسماء الفعل تدلّ على معان ألفاظ متعددة، مما يصعب عليه أن تكون اسمًا علمًا لعدة ألفاظ، وهذا الأمر هو ما أشار إليه الرضي – وهو ينكر القول الأول– حيث قال: "..ولا تقول إن (صَهْ) اسم لـ (لا تتكلم)، و(مَهْ) اسم لـ (لا تفعل).." (٢).

وفي موضع آخر يبيّن أكثر فيقول: " وليس ما قال بعضهم: إن (صَهْ) اسم للفظ (اسْكُتْ) – الذي هو دالّ على معنى الفعل، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه– بشيء؛ إذ العربيّ القحّ ربما يقول (صَهْ) مع أنه لا يخطر بباله لفظ (اسْكُت)، وربما لم يسمعه أصلًا، ولو قلت إنه اسم لـ (اصْمُت) أو (امْتَنِع) أو(كُفَّ عن الكلام)، أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ.." (٣).

ولابن هشام استدراكٌ قريبٌ من هذا، إذ يقول: "وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بين أفعال سمّيت به، فيستعمل على أوجه باعتبارها، قالوا: "حَيَّهل الثريدَ" بمعنى:

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل١/٤١. وينظر: شرح المفصل٤/٢٥، ٤٦، وشرح اللمحة البدرية ص١٠٤، وشرح الأشموني٣/١٤٨،والتصريح٢/١٩٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية٣/٨٣.

(٣) شرح الرضي ٣/٨٧.

ائـتِ الثريـد، و"حَيَّهـل علـى الخيـر" بمعنـى: أقبـل علـى الخيـر، وقـالوا: "إذا ذكـر الصالحون فحَيَّهل بعمر، أي: أسرعوا بذكره"(١).

وإذا كانت تسمية(اسم الفعل) هي مزيج من قسمي الكلمة: الاسم والفعل، على اعتبار أن المراد من كلمة (اسم) هو المراد منها في كل موضع آخر، ولكنه اسم في لفظه فقط، بدليل الإسناد إليه، وبدليل قبوله التنوين في حالات كثيرة، وكلاهما من علامات الاسم، وأنه ليس فعلًا في لفظه، بدليل أنه لا يقبل أيّ علامة من علامات الأفعال، فحقيقته: أنه اسم في لفظه فعل في معناه. لذلك كان هذا القيد الأساسي الذي جعل جمهور النحويين يلتمسون لهذه الكلمات مصطلح (أسماء الأفعال) خصائص الأسماء وخصائص الأفعال مجتمعة، وأحيانًا يبحثون عن سمات خاصة لها، ولا يحاولون الخروج بها إلى الضمائم أو الأدوات الأخرى، ويتضح لنا ذلك في الآتي:

أوّلًا: خصائص أسماء الأفعال من حيث الاسمية :

(١) أسماء الأفعال مبنيّة لا محل لها من الإعراب:

يجمع جمهور النحويون على أن أسماء الأفعال كلّها مبنيّة، إذ لا تتغيّر أحوال أواخرها بتغيّر التراكيب، وليس منها معرب، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة.

ويجب التزام حركة البناء المسموعة، فمنها المبنيّة على الفتح؛ كالشائع في: (هَيْهاتَ) و(شَتَّانَ) عند كثير من القبائل.

(١) أوضح المسالك ٤/٨٧.

وكالأحسن في المنقول من جارّ يكون مجروره "كاف الخطاب" للواحد؛ مثل: عَلَيْكَ، وإِلَيْكَ[1].

ومنها: المبنيّة على الكسر، مثل: نَزَالِ – حَمَادِ – تَرَاكِ، بمعنى: اِنْزِل – اِحْمَدْ – اِقْرَأْ.

ومنها: المبنيّة على السكون؛ مثل: مَهْ، بمعنى: انْكَفِفْ.

وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر؛ تبعًا للوارد، نحو: (وَيْ) بمعنى: أَعْجَبُ، فيصح: (وَا)، كما يصح:(وَاهًا) بالتنوين[2]. ومثل: (آهِ) [3] فإنها يصح فيها أيضا: (آهٍ)، و (آهًا)، بالتنوين فيهما[4].

وغاية القول: أنه يجب –في النوع السماعي– الاقتصار على نص اللفظ المسموع وصيغته، وعلى علامة بنائه الواردة معه؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر، معها تنوين أم لا. فعند إعراب واحد منها يقال: اسم فعل لماض، أو لمضارع، أو لأمر –على حسب نوعه، مبني على الكسر، أو الفتح، أو غيرهما– لا محل له من الإعراب[5].

---

(١) نقله أبو حيان عن ابن جنّي في الارتشاف قال: "وأسماء الأفعال كلها مبنية حتى أن أبا الفتح زعم أن حركة كاف مثل (عليك) و(دونك) حركة بناء.." ٥/٢٣١٠، وينظر الخصائص٣/٤٩-٥٠. بينما نقل الشيخ خالد الأزهري عن الفارسي وابن جنّي غير ذلك، حيث قال: " والجميع مبنيٌّ على الصحيح، وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفًا فحركته إعرابية". التصريح بمضمون التوضيح٢/٢٠١.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٣٨٥، ١٣٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٧٨.

(٣) منهم من جعلها لغة أخرى للفظة (أوّه) بمعنى: أتوجع. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/٧٧-٧٨.

(٤) ينظر النحو الوافي ٤/١٥٤.

(٥) ينظر المرجع السابق.

وعلة البناء مشابهتها للحروف العاملة في النيابة عن الفعل، وعدم تأثرها بالعوامل، إذ اسم الفعل يعمل فيما بعده نيابة عن الفعل، ولا يعمل فيه غيره، فشابه في الاستعمال الحروف التي تعمل فيما بعدها نيابة عن الفعل وغير متأثرة بالعوامل، مثل: (ليت) بمعنى: أتمنّى، و(لعلّ) بمعنى: أرجو، ونحوهما، وهذا قول أكثر محققي النحويين.

قال ابن مالك: "ومن شبه الحرف الموجب للبناء ما في أسماء الأفعال من الشبه بـ (إنّ) وأخواتها في أنها تعمل عمل الفعل، ولا يُعمل فيها لا لفظًا ولا تقديرًا.." (١).

وفي شرح ابن عقيل: ".. شبهه بالحرف في النيابة عن الفعل، وعدم التأثر بالعامل، وذلك نحو: دراكِ زيدًا، فـ(دراكِ) مبني؛ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يُعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك"(٢).

ونجد ابن يعيش يذكر تعليلًا آخر(٣)، فاسم الفعل عنده إن كان بمعنى الأمر مثل: (نزالِ) و(صَهْ) ، فعلة بنائه وقوعه موقع فعل الأمر، وإن كان بمعنى الماضي مثل: (شتّان) فهو مبني على الفتح؛ لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي نحو: افترق(٤)، وإن كان بمعنى المضارع مثل: (أُفٌّ)، ومعناه: أتضجّر، فهو مبني لوقوعه موقع الفعل مطلقًا، إذا الفعل أصله البناء.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٢١٨.

(٢) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٣٢/١.

(٣) ينظر التعليل في مواضع متفرقة في شرح المفصل٣١/٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨.

(٤) عند الزجاج إنما بني (شتان)؛ لأنه على وزن فَعْلان، فهو مصدر لا نظير له، ينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف ص٩٦.

قال ابن يعيش: "وهذا ضعيف" شرح المفصل٣٦/٤، وينظر –أيضًا– شرح الرضي١٠٤/٣.

لكنه في موضع آخر نجده يصرح بأنه إنما ذكر التعليل السابق من باب التقريب، وقال:" الحقّ في ذلك أن علّة بنائه -أي: صَهْ ونَزالِ- إنما هي لتضمّنه معنى لام الأمر، ألا ترى أن (نَزالِ) بمعنى (أَنْزِلْ) وكذلك (صَهْ) بمعنى (اسْكُتْ)، وأصل (اسْكُتْ) و(أَنْزِلْ): لِتسكتْ ولِتنزلْ، كما أن أصل (قُمْ): لِتقُمْ.. فلما تضمّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فبُنِيَت كما بُنِيَت (كيف) و(كم)؛ لمّا تضمّن كلٌّ منهما معنى حرف الاستفهام، والأسماء المسمّى بها الفعل في الخبر نحو: (شَتّان) و(هَيْهَات) محمولة في ذلك على الأسماء المسمّى بها في الأمر"[(١)].

ويوافقه الرضي في تعليله الأول، حيث يجوز عنده أن يقال:" إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع.."[(٢)].

ومع أن هذه الألفاظ أسماء فكان المفترض أن يكون لها محل من الإعراب وتتأثر بالعوامل،لكن الواقع اللغوي لهذه الأسماء لا يشير إلى ذلك، وهذا موضع خلاف بين النحويين، حيث يذهب أكثرهم إلى أنها لا تدخل عليها العوامل أصلًا، ولا يكون لها موضع إعرابي، فلا تقع مبتدأً ولا فاعلًا ولا مفعولًا ولا مضافًا .. ولا شيئًا آخر مما يقتضي عليه أن تكون مبنيّة في محلّ رفع أو نصب أو جرّ، بل هي أسماء مبنيّة لا محل لها من الإعراب.

وينصّ ابن هشام على أن العوامل اللفظية لا تدخل أسماء الأفعال باتفاق، وبه يردّ على من زعم أن لفظة (حسب) اسم فعل؛ لأنها تتأثر بالعامل في قولك:"بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ"، وقوله تعالى:﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[الأنفال:٦٢][(٣)].

(١) ينظر: شرح المفصل٤/٥٠.

(٢) شرح الرضي٣/٨٣.

(٣) ينظر أوضح المسالك٣/١٦٣.

وكلام بعضهم أن اسم الفعل لا يتأثر بالعامل يوهم بدخول العوامل على أسماء الأفعال لكنها لا تؤثر فيه، وكان الأولى أن يقال : ولا يدخل عليه عامل أصلًا، مادام مقصودًا معناه؛ لأن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه، بل قصد لفظه مجرّدًا؛ فإن العامل قد يدخل عليه، وهذا دليل قويٌّ عند بعض النحويين -كابن يعيش- على اسمية هذه الألفاظ، حيث أسند إليها كما يسند إلى الأسماء، فتستعمل فاعلًا ومفعولًا، فالأوّل كما في قول زهير بن أبي سلمى:

وَلِـنعْمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أنْـتَ إذَا ∴ دُعِيَـتْ نَـزالِ وَلُـجَّ فـي الـذُّعْرِ[1]

فـ(نَزَالِ) في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي[2].

وهو ما عبّر عنه بعضهم بالإسناد اللفظي[3].

ونقل البغدادي عن الأعلم الشنتمري قوله: "إنما أخبر عن (نَزالِ) على طريق الحكاية، وإلا فالفعل وما كان اسمًا له لا ينبغي أن يخبر عنه"[4].

ومثله قول زيد الخيل:

وقـد علمـتْ سَـلاَمَةُ أنَّ سَـيْفى كَريـــةٌ كلَّمـــا دُعِيَـــتْ نَـــزَالِ[5]

(١) ديوان زهير ص٢٨. والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب٣/١٧١، وفي: المقتضب٣/٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٢٦.

(٢) ينظر حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل١/٣٣.

(٣) ينظر: المساعد على شرح التسهيل٢/٦٣٩، همع الهوامع٣/١١٠.

(٤) ينظر خزانة الأدب ٦/٣١٧.

(٥) نسبة البيت إلى زيد الخيل الصحابي في المقتضب٣/٣٧١، والإنصاف٢/٥٣٥، وخزانة الأدب٦/٣١٧.

ومن استعمالها مفعولًا قول جريبة الفقعسي:

عَرَضْـــنا نَـــزالِ، فلَـــمْ يَنْزِلُـــوا وكانـــتْ نَـــزالِ علـــيهمْ أَطَـــمْ[1]

وقول ربيعة بن مقروم الضبي:

فـــدعوا نَـــزالِ فكنـــتُ أوّل نـــازلٍ وعـــلامَ أرْكبـــهُ إذا لـــم أنـــزلِ[2]

وكون هذه الأسماء مبنيّة لا موضع لها من الإعراب هذا مذهب الأخفش، واختاره ابن مالك، ومنسوب للجمهور[3]، ومنهم من يرى أن لها محلًّا من الإعراب، وفيه قولان:

قول يذهب صاحبه إلى أنها في محل نصب مصادر بأفعال مضمرة، وعليه المازني، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه[4].

والقول الثاني يرى أنها في محل رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر كما في: (أقائمٌ الزّيدانِ)، وهو مذهب بعض النحويين[5].

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف٢/٥٣٥، وهو لجريبة بن الأشيم الفقعسي في الحماسة البصرية١/٣٧، وشرح ديوان الحماسة١/٢٤٠، ٢٤١.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف٢/٥٣٦، وهو منسوب إلى ربيعة بن مقروم الضبي في الأغاني٥/٤٠٩، وخزانة الأدب٦/٣١٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٣٩٧، وارتشاف الضرب٥/٢٣١٠، وشرح اللمحة البدرية ص١٠٣، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٧٥، وشرح الأشموني٣/١٤٨، وهمع الهوامع١/٦٩.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب٥/٢٣١٠، وهو رأي المازني فقط في توضيح المقاصد٤/٧٥، وهمع الهوامع١/٦٩.

(٥) ينظر: شرح التصريح٢/١٩٥.

وعلى هذا، إذا قلت " هَيْهَاتَ زيدٌ " مثلًا، فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء:

الأول: وهو الصحيح الذي رجّحه جمهور علماء النحو أن (هَيْهَاتَ): اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة، وهذا الرأي هو الذي يجري عليه القول السابق: إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدّر.

والثاني: أن (هَيْهَاتَ): مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بَعُد بُعْدًا زيدٌ، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام.

والثالث: أن (هَيْهَاتَ): مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، وزيد: فاعل سدّ مسدّ الخبر.

وعلى الرأيين الثاني والثالث لا يجري عليها تعليل ابن مالك وأكثر النحويين في علة البناء، وإنما يكون سبب بنائها؛ لتضمن أغلب ألفاظها – وهي الدالة على الأمر منه – معنى لام الأمر، وسائرها محمول عليها طردًا للباب، يعني أن اسم الفعل أشبه الحرف شبهًا معنويًا، لا نيابيًا[1].

وقد ردّ الرضي قول من قال بإعراب أسماء الأفعال وأنها مرفوعة المحل أو منصوبة، إذ قال:

" ثم اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، كما في: أقائم الزيدان، وليس بشئ، لأن معنى قائم، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن في قولك: "تسمع بالمعيدي" (تسمع) مبتدأ، وإن كان لفظه فعلًا؛ لأن معناه الاسم. فاسم الفعل، إذن، ككاف (ذلك)، وكالفصل

(١) ينظر: همع الهوامع ٦٩/١، وحاشية الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل ٣٤/١.

[أي ضمير الفصل]عند من قال: إنه حرف، كان لكل واحد منهما محل من الإعراب لكونهما اسمين، فلما انتقلا إلى معنى الحرفية، لم يبق لهما ذلك؛ لأن الحرف لا إعراب له، فكذا اسم الفعل، كان له في الأصل محل من الإعراب(١)، فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل، لم يبق له محل من الإعراب.. وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحلّ على المصدرية، ليس بشئ، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنيّة"(٢).

وإضافة إلى ما ذكره الرضي، فإن الحكم على كلمة في تركيب بأنّ لها محلًّا إعرابيًّا إنما يعتمد على ما يثبت لها من علاقة بسائر الكلم في التركيب، وإذا نحن تتبعنا التراكيب التي ترد فيها أسماء الأفعال وجدنا أنها تراكيب ثابتة لا تتغيّر، والعلاقات بين مكوّناتها ثابتة، بل إن معظم التراكيب مما يقوم على لفظ اسم الفعل وحده مثل: صَهْ، ومَهْ، وإيْهِ، وأَوَّه. والذي تقوم عليه فكرة الموقع الإعرابي والمحل إنما هو تبدل العلاقات التي تدخل فيها الكلمة مع بقية الكلمات في التراكيب المختلفة، ولما كانت أسماء الأفعال لا تتبدل علاقاتها بل لا تتغير تراكيبها فإن فكرة الموقع الإعرابي والمحل غير واردة(٣).

---

(١) حين كان مصدرا ،وذلك هو رأي الرضى في أسماء الأفعال وأنها منقولة عن المصادر ولو تقديرا. ينظر حاشية تحقيق شرح الرضي٣/٨٦.

(٢) شرح الرضي٣/٨٦.

(٣) ينظر اسم الفعل في نحو العربية ص٥٨-٥٩.

(٢) أسماء الأفعال بين التعريف والتنكير:

قال ابن مالك: " ولما كانت هذه الكلمات من قِبَل المعنى أفعالًا، ومن قِبَل اللفظ أسماءً جُعِل لها تعريف وتنكير.."[(١)].

إذِ الاسم لا يخلو إما أن يكون معرفة أو نكرة، فكذلك هذه الأسماء الدالّة على معاني الأفعال.

وجعلوا علامة المعرفة منها تجرّدها من التنوين، وعلامة النكرة منها استعماله منونًا[(٢)].

ولسائل أن يسأل: لماذا اعتبروا لهذه الألفاظ التعريف والتنكير، ولم يعتبروه في الفعل التي تدل عليه؟

والجواب على ذلك ما علّله بعضهم[(٣)]: أن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل؛ فلفظ: (صَهٍ) -بالتنوين- معناه: اسكت سكوتًا مطلقًا؛ أي: افعل مطلق السكوت عن كل كلام؛ إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت. أما لفظ: (صَهْ) المجرّد من التنوين فمعناه: اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٣٨٨.

(٢) ينظر: ينظر: الكتاب٣/٣٠٢، المقتضب٣/١٨٠،١٧٩، شرح الكافية الشافية ص١٣٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٨٨، والمساعد على شرح التسهيل٢/٦٥٢، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣/٩١، وحاشية الخضري٣/٥.

وقال الصّبان : إنما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل، بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء، فأجروه مجراها(١).

هذا تعليلهم، والتعليل الصحيح هو استعمال العرب، إضافة إليه أن الحَكَمَ في ذلك التنوين حيث دخل بعضها فحكم عليها بالتنكير، وما لم يدخله فهو معرفة، وليس ذلك في الفعل ألبتّة.

ومنه يختلف اسم الفعل عن الفعل الذي ناب عنه هذا الاسم في أن بعض أسماء الأفعال قد تنوّن، والأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء لا تنوّن شأنها شأن الأفعال، وذلك أن التنوين مختص بالأسماء لا الأفعال.

ولهذا –كما تقرّر سابقًا– كان دخول التنوين على هذه الألفاظ أقوى علامة على الحكم بأنها من فصيلة الأسماء من ناحية اللفظ، وإن دلت على الفعل في المعنى ونابت عنه في العمل، فهي إذن: أسماء أفعال دخلها تنوين التنكير كما دخل غيرها من الأسماء المبنيّة كسيبويه(٢).

قال ابن عقيل: الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيَّهَل : حَيَّهَلًا، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نوّن كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة(٣).

وتصنيف تنوين هذه الألفاظ من تنوين التنكير قول الجمهور(٤).

---

(١) حاشية الصبان ١/٣٨.

(٢) يراجع هذا البحث ص٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٣٠٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/٩١.

وإلاَّ فالكوفيون يرون أن التنوين هنا ليس تنوين تنكير، بناء على مذهبهم في كون هذه الكلمات أفعالًا، وإنما هو تنوين يراد به تكبير حجم الكلمة المؤلفة من حرفين؛ لتكثر أصواتها وتلحق بالثلاثي الذي صار الوحدة الكمية في العربية، ولذلك لا يقع التنوين في (هَيْهَاتَ) و(شَتَّانَ)، مما زاد بناؤه على حرفين(١).

ونقل الشيخ الرضي عن ابن السكيت والجوهري أن هذا التنوين ليس تنوين تنكير، بل هو في الأصل تنوين التمكين الدالّ على أن اسم الفعل الذي لحقه التنوين موصول بما بعده غير موقوف عليه، وخرج عن معنى التمكين إلى إفادة أن الاسم الذي لحقه التنوين موصول بما بعده، فإذا خلا هذا الاسم من هذا التنوين أفاد ذلك أن هذا الاسم موقوف عليه(٢).

ودخول التنوين على هذه الأسماء قد يكون لزامًا وذلك في (واهًا، وأيْهًا، ووَيْهًا) كما التزم في نحو: أحد وغريب وديار، فيتعيّن كونه نكرة ، بمعنى: أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل(٣).

ومنها (إيْهٍ) عند بعضهم، قال الرضي: " وزعم الأصمعي أن العرب لا تستعمل (إيْهٍ) إلا منوّنًا، وخطّأ ذا الرمة في قوله:

وقَفْنَا فَقُلْنَا إيهِ عَنْ أمِّ سَالِمٍ ... ... (٤)

(١) ينظر في النحو قواعد وتطبيق ص١٤١.

(٢) ينظر شرح الرضي٣/٩٢.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/٢٠٠، وهمع الهوامع٣/١٠٤.

(٤) تكملة البيت:.

وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ

وهو في ديوان ذي الرمة ص٧٧٩. ومنسوب إليه في سر صناعة الإعراب٢/٤٩٤، وشرح شذور الذهب١/١٥٤، ولسان العرب مادة(إيه)، وبلا نسبة في المقتضب١/١٧٢.

وقال ابن السري، إنه أراد المنوّن، إذ معناه: هات حديثًا أيَّ حديث كان عن أمّ سالم، فتركه للضرورة"[١].

وقد يكون ممنوعًا كما في: نَزَالِ وبابه، وبَلْهَ، وآمِيْن، وشَتّانَ، فيتعيّن كونه معرفة كما تعيّن ذلك في المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات[٢].

وقد يرد بالوجهين: التنوين وعدمه، فيكون على معنيين: المنوّن منه نكرة، وغير المنوّن معرفة، وقد جاء على ذلك: صَهْ ومَهْ وإيْهْ، وألفاظ أُخَر نحو: أفّ، كما جاء التنكير والتعريف في نحو:كتاب ورجل وفرس[٣].

وخلاصة الأمر: ما نوّن وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة[٤].

وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف، سواء المنوَّن منها وغير المنوَّن، ثم اختلف في تعريفها، من أيّ قبيل هو؟

فقيل: من قبيل تعريف الأشخاص، بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال[٥].

وقيل: هي من قبيل تعريف علم الجنس فهي أعلام أجناس معنوية، مثل: (سبحان) ونحوه[٦].

---

(١) شرح الرضي ٣/٩٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/٨٨، وأوضح المسالك٤/٨٩.

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح٢/٢٠٠.

(٤) ينظر حاشية الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل ١/٢٥.

(٥) ينظر همع الهوامع٣/١٠٥.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/٨٨، وشرح الأشموني٣/١٥٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٠١، وهمع الهوامع٣/١٠٥.

والقول بأنّ ما نوّن منها نكرة وما عداه معرفة هو المشهور(١)، أما القول بأن أسماء الأفعال كلّها معارف ما نوّن وما لم ينوّن فرأيٌ غير صائب، إذ من المسلَّم به تأكيد التنكير عند التنوين، والسياقات اللغوية والواقع اللغوي يثبتان ذلك.

(٣) **أسماء الأفعال المرتجل منها والمنقول**:

قال ابن يعيش: " ولما كانت هذه الألفاظ أسماء أفعال كالأعلام عليها كان فيها كثير من أحكام الأعلام، وذلك أن فيها: المرتجل، والمنقول، والمشتق، فالمرتجل نحو: صَهْ ومَهْ، والمنقول كـ: عَلَيْكَ وإِلَيْكَ ودُوْنَكَ، والمشتق كـ: نَزَالِ وحَذَارِ وبَدَادِ"(٢).

إذن يفهم من كلام ابن يعيش أن مما ينطبق على أسماء الأفعال من خصائص الأسماء كون فيها المرتجل والمنقول والمشتق، وهذه خاصيّة الأعلام.

وقد فصّل النحويّون الكلام في ذلك، فهناك تقسيمات وتفريعات عدة فيما يخص هذا الأمر، وأغلب كتبهم تتحدث عن النوعين:

١- ما استعمل أصلًا اسم فعل، وهو المرتجل.

٢- وما استعمل لشيء آخر ثم نقل إلى اسم الفعل، وهو المنقول.

جاء في التصريح للشيخ خالد قوله: " اسم الفعل ضربان:

أحدهما: مرتجل وهو ما وضع من أوّل الأمر كذلك، أي: اسمًا للفعل، كـ :شتّان، وصَه، ووَيْ، فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال.

والثاني: منقول وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل، ثم نقل من غيره إليه.."(٣).

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٤/٨٨.

(٢) شرح المفصل ٤/٢٩.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٩٧.

والحديث عن اسم الفعل المرتجل ورد مقتضبًا بدون تفصيل، إذ هو مقصور على السماع. وغالبًا يتألف في أكثر الأمر من حرفين اثنين كـ: صَهْ ومَهْ ووَيْ وهَا، وربما تألّف من ثلاثة كـ: أُفّ.

وقد يسبق إلى الخاطر أن (هَيْهَات) و (آمِيْن) و(شَتّان) من أسماء الفعل المرتجلة؛ لأنه لا يبدو أن لكل منها في معناه صلة بالمادة اللغوية التي تنسبه المعاجم إليها، وهي مزيدة على ثلاثة أحرف.

والواقع أن ثمة من القرائن ما يوحي بأنها من المنقول، فيروى أن أبا حيوة قرأ قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ﴾[المؤمنون:٣٦] برفع (هَيْهَاتَ) وتنوينه، ويخرّج ابن جني قراءته هذه فيقول عنها فيما يقول: "أن يكون أخلصها اسمًا معربًا فيه معنى البُعد، ولم يجعله اسمًا للفعل فيبنيه كما بنى الناس غيره، وقوله: (لما توعدون) خبر عنه، كأنه قال: البُعد لوعدكم، كما يقول القائل: الخُلف لموعدي.."[(١)].

وهي عند المبرد ظرف غير متمكن، أي: غير متصرف أو غير معرب كما يقولون في تفسيره[(٢)].

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٩١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٨٢/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ١٥٠/٣ ، ١٥١.

ويروى عن الحسن البصري وجعفر الصادق أنهما يقرآن (آمّين) بتشديد الميم وصفًا من (أمَّ) إذا قصد، فالمعنى – على هذا– نحن قاصدوك، ومقبلون إليك[١].

و(شَتَّان) وإن عدّه ابن هشام من المرتجل[٢]، ووافقه الأشموني والشيخ خالد الأزهري[٣]، لكنه حكي عند غيرهما أنه من (شتّ) في اشتقاقه ومعناه[٤]، مثله في هذا وذاك مثل: سَرْعَان وبُطْآن.

ذلك هو الحديث عن اسم الفعل المرتجل، أما اسم الفعل المنقول فله شأن آخر ، حيث يقسّمه عامّة النّحاة إلى ضربين:

١- المنقول عن ظرف أو جار ومجرور، فإنه نقل عن موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل، نحو:(عَلَيْكَ) بمعنى: الزَمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[المائدة:١٠٥] أي: الزموا شأن أنفسكم، و(دُوْنَكَ الكتابَ) بمعنى: خُذه، و(مَكَانَك) بمعنى: اثبُتْ، و (أمَامَك) بمعنى: تقدَّمْ، و (وَرَاءَكَ) بمعنى: تأخَّرْ، و(إليْكَ) بمعنى: تنَحَّ.

(١) ينظر تفسير القرطبي١/١٢٨.

(٢) ينظر أوضح المسالك٤/٨٥.

(٣) ينظر: شرح الأشموني٣/١٥١، والتصريح٢/١٩٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/٣٦، ٣٧، وشرح الرضي٣/١٠٣، وحاشية الصبان٣/١٤٩.

وهذا النوع لا يستعمل إلّا متّصلًا بضمير مخاطب، كما نصّ على ذلك ابن مالك في شرحه الكافية[١]، وفي إعرابه كلامٌ يطول ذكره سنورد مختصره لاحقاً، والأيسر اعتبار الظرف والجارّ والمجرور كلّه بما اتصل بآخره هو اسم الفعل، لا محلّ له من الإعراب[٢].

قال السيوطي: " ولا تقاس هذه في الأصح، بل يقتصر فيها على السماع"[٣].

وأجاز الكسائي أن يوقع كلّ ظرف ومجرور موقع فعل قياسًا على ما سمع، وردّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله[٤].

٢- المنقول عن مصدر، وهو قسمان:

أ- قسم استعمل فعله، نحو (رُوِيْد)، وهو مصغّر مصدر مرخّم، فإنهم قالوا: أَرْوَدَهُ إِرْوَادًا، بمعنى أَمْهَلَهُ إِمْهَالًا، ثم صغّروا الإرواد الذي هو مصدر (أَرْوَدَ) تصغير

(١) شرح الكافية الشافية ص١٣٩٣.

وقد تحفّظ بعض النحويين على جعل لفظة (مكانَك) و(أمامَك) من فصيلة أسماء الأفعال، حيث نقل الصبان في حاشيته قوله: "قال الدماميني: ولا أدري أيَّ حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل؟ وهلَّا جعلوه ظرفاً على بابه؟ وإنّما يُحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يُمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل، نحو: صَهْ، و عليك، وإليك، وأمّا إذا أمكن فلا، فإنّه يصح أن يُقال: أثبُتْ مكانَك، وتقدَّمْ أمامَك، ولا تقول: اسكُتْ صَهْ .." حاشية الصبان على شرح الأشموني٢/١٥٢. وفي قوله وجاهة، ويمكن أن يقال: إن الجمع بين الفعل واسم الفعل على سبيل التوكيد اللفظي بالمرادف، وهذا صحيح بشرط وجود قرينة على إرادة التوكيد اللفظي؛ لتحقيق غرض فيه. ينظر: النحو الوافي٤/١٧٤.

(٢) ينظر النحو الوافي٤/١٤٩.

(٣) همع الهوامع٣/١٠٨.

(٤) المرجع السابق.

ترخيم، فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير في أصوله(رود) فقالوا: رُوَيْدًا، وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد[١].

وقد استعملوه قبل النقل تارةً مضافًا إلى فاعله نحو: رُويدَ زيدٍ عمرًا، أو مفعوله نحو: رُويدَ عمروٍ، وتارةً منوّنًا منصوبًا للمفعول به ، نحو: رُويدًا زيدًا، ثم بعد نقله إلى أسماء الأفعال قالوا: رُويدَ زيدًا، بفتحة البناء عليه، قالوا: والدليل على أن (رويد) هذا اسم فعل لا مصدر كونه مبنيًّا غير منوّن، ولو كان مصدرًا لكان معربًا[٢].

ب- قسم أهمل فعله، نحو (بَلْهَ)، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل، يقال: (بَلْهَ زيدٍ) بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (تَرْك زيدٍ) بالإضافة إلى المفعول، ثم نقْل إلى فصيلة اسم الفعل فقيل: (بَلْهَ زيدًا) بمعنى: (اتركْ زيدًا)، بنصب المفعول وبناء (بَلْهَ) على أنه اسم فعل[٣].

---

(١) ينظرالتصريح٢/١٩٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/٨٦، والتصريح ٢/١٩٨.

(٣) ينظر أوضح المسالك٤/٨٦.

وقد اجتمع الاستعمالان في قول الشاعر:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها ∴ بَلَهَ الأكُفَّ كأنَّها لم تُخلَقِ

حيث روي (بَلْهَ الأكفَّ) بنصب الأكف وهي الرواية المشهورة على أن (بَلْه) اسم فعل للفعل (دعْ) أو (اتركْ)، و(الأكف) منصوب مفعولها، وروي بجرّ(الأكفّ) على أن (بَلْهَ) مصدر مضاف لمفعوله، وحكى بعضهم رواية الرفع: (بَلْهَ الأكفُّ)، وفيها أكثر من تخريج، أشهرها أن تخرّج (بَلْهَ) على معنى (كيف).ينظر: شرح الجمل للزجاجي ٢/٢٥٨، وشرح الرضي٣/٩٤، وتوضيح المقاصد٤/٨٧، وهمع الهوامع٢/٢٩٠-١٩١

ولعل مما يجدر الإشارة إليه وله صلة بهذه القضية هنا ما يتعلق بأسماء الأفعال من حيث الإفراد والتركيب، والسماع والقياس.

فأسماء الأفعال عند النحاة قسمان: بسيط ومركّب[١].

فاسم الفعل البسيط قسمان: قسم اختلف في اقتياسه، وقسم مسموع.

فالذي اختلف في قياسه –وهو المشتق الذي أشار إليه ابن يعيش سابقًا[٢]– قسمان:

ما جاء على (فَعَالِ)، وما جاء على (فَعْلَالِ).

أما ما جاء على (فَعَالِ)، نحو: نَزَالِ وحَذَارِ ومَنَاعِ وتَرَاكِ.. وشبهه، وبناؤه على الكسر، وبنو أسد يبنونه على الفتح[٣]، فمذهب سيبويه[٤] و الأخفش[٥] جواز القياس عليها من كل فعل ثلاثي مجرّد متصرف تام.

قال الشاعر:

تَرَاكِهَا مِن إبلٍ تَرَاكِهَا ∴ أمَا تَرى الموتَ لَدَى أوْرَاكِهَا[٦]

(١) ينظر ارتشاف الضرب٥/٢٢٩٠ وما بعدها.

(٢) يراجع البحث ص٢٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب٥/٢٢٩٠.

(٤) ينظر الكتاب٣/٢٧١-٢٧٢.

(٥) ينظر رأي الأخفش في: شرح الكافية الشافية ص١٣٩٢، وارتشاف الضرب٥/٢٢٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٧٦، شرح الأشموني٣/١٢٣.

(٦) الرجز منسوب لطفيل بن يزيد الحارثي في خزانة الأدب٥/١٦٠، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب١/٢٤١، والمقتضب٣/٣٦٩، والإنصاف في مسائل الخلاف٢/٥٣٧، وشرح المفصل٤/٥٠.

وتوسّع بعض النحويين في هذا القياس فأجاز ابن طلحة بناءه من (أفعل) قياسًا على (دَراكِ) من (أَدْرَكَ)(١).

وأما ما جاء على (فَعْلَلِ) فسمع من كلامهم "قَرْقَارِ"، و"عَرْعَارِ" و"جَرْجَارِ"، وهي عند سيبويه(٢)والأخفش(٣)من فَعْلَل التي هي فعل. وقاس عليها الأخفش: قَرْطَاسِ وأَخْرَاجِ من: قَرْطَسَ وأَخْرَجَ، ومنع سيبويه القياس على ذلك(٤).

أما المبرد فلم يقس شيئًا من هذا الباب، ووقف جميعه على السماع(٥).

والقسم الثاني المسموع فكما ذكر أبو حيان أنه " ثنائيّ الوضع وثلاثي وأزيد"(٦). فمن الثنائي: مَهْ، وصَهْ، وهَا، ووَيْ، ووَا(٧).

ومن الثلاثي: تَيْدَ(٨)، وبَلْهَ، وهَيْتَ، وأُفّ، وإيْه، ووَيْهًا(٩).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٩٠، والتصريح٢/١٩٦.

(٢) ينظر الكتاب٣/٢٧٦-٢٧٧.

(٣) رأي الأخفش في: التسهيل ص٢١٣، وشرح الرضي٣/١٠٩، وشفاء العليل٢/٧٧٥-٨٧٦.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب٥/٢٢٩٠.

(٥) ينظر رأي المبرد هذا في شرح الرضي٣/١٠٨، وارتشاف الضرب٥/٢٢٩٠-٢٢٩١.

(٦) ارتشاف الضرب٥/٢٢٩١.

(٧) زاد على ذلك أبو حيّان: " بَخْ، وقَدِ، وقَطِ، ودَعِ، ولَعَا فمَهْ بمعنى: انكفف". ارتشاف الضرب٥/٢٢٩١.

(٨) قال ابن يعيش: "وقالوا: تَيْدَ زيدًا، في معنى: رُويدَ زيدًا" فهو اسم لقولك: أرود وأمهل" شرح شرح المفصل٤/٢٩.

(٩) أضاف أبو حيان: " بسّ، وواها، وإخّ، وكخّ، وهاءُ، وبَجَل، ولبَى، وهاهِ، وإيتَ، ولبِّ قيل: بمعنى أمهل" ارتشاف الضرب٥/٢٢٩٣.

والزائد على الثلاثي مثل: رُوَيْد، وأُوَّه، وآمِيْن، ومَهْيَمْ، وسَرْعَان، ووَشْكَان، وبُطْآن، وشَتَّانَ، وهَيْهَاتَ، والنَّجَاءَ[1].

واسم الفعل المركّب ما تركّب من كلمتين ركّبا تركيبًا مزجيًّا، ومثّلوا له بـ: (حَيَّهَل) و (هَلُمَّ).

فأمّا (حَيَّهَل) بمعنى: أَقْبِلْ مسرعًا، فهي مركبة من (حيّ) بمعنى: أَقْبِلْ وأَعْجِلْ، و(هَلا) بمعنى أَسْرِعْ، فلما ركبتا حذفت ألفها، وسمي بمجموعهما الفعل، ومنه قولهم: حَيَّهَلَ الصلاةَ، أي أئتوا الصلاة، واقصدوها[2].

وأما (هَلُمّ) فأغلب النحاة[3] يرونها مركبة من (هَا) التي للتنبيه، و(لُمّ) التي هي فعل أمر من لمّ الله شعثه أي: جمعه، قال ابن مالك: "وأصل (هَلُمّ) عند البصريين: (هَا لُمَّ)، وعند الكوفيين: (هَل أُمَّ)، وقول البصريين أقرب إلى الصواب"[4].

وحذفت ألفها تخفيفًا ولم يضر التركيب، إذ المعنى: أَجْمِعْ نفسَك إلينا، وهو أحد معانيها[5]، ومن معانيها: أقبل وأحضر[6].

---

(١) ومنها: هَمْهَام، وحَمْحَام، ومَحْمَاح، وبَحْبَاح ، بمعنى: لم يبق شيء، وأَوْلَى، وفداء، ودُهْدَرَيْن. ينظر: ارتشاف الضرب٥/٢٢٩٩، ولسان العرب مادة (حمحم).

(٢) ينظر حول ذلك واللغات الواردة في (حيّهل): شرح المفصل٤/٤٥، وشرح الرضي٣/٩٨-٩٩، وارتشاف الضرب٥/٢٣٠٧-٢٣٠٨، وهمع الهوامع٣/١٠٩.

(٣) ينظر حول ذلك واللغات الواردة في (هُلمّ): الكتاب ٣/٥٢٩،٣٣٢، والأصول في النحو ١/١٤٦، وشرح المفصل٤/٤٢-٤٣، وارتشاف الضرب٤ ٢٣٠٤-٢٣٠٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٣٩١.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب٥/٢٣٠٤.

(٦) ينظر المقرب ص١٤٦.

وهي على لغة بني تميم فعل تتصل به الضمائر، فتقول: هَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمَمْن، فلما دلت على الطلب وقبلت ياء المخاطبة تعيّنت فعليّتها (فعل أمر)، وقد أُمِيْتَ ماضيها، ومضارعها(١).

والحجازيون يلزمونها حالة واحدة شأنها في ذلك شأن أسماء الأفعال، فلا يختلف لفظها بحسب ما هي مسندة إليه، إذ تقول: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا زيدان، وهَلُمَّ يا زيدون، وهَلُمَّ يا هندُ، وهَلُمَّ يا هندان، وهَلُمَّ يا هندات.. وهي اللغة المشهورة، وبها جاء التنزيل في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ..﴾[الأنعام:١٥٠] بمعنى: أحضروا شهداءكم، وقوله تعالى: ﴿ وَالْقَائِلِيْنَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلِيْنَا﴾[الأحزاب:١٨] بمعنى: أقبلوا وقرّبوا أنفسكم إلينا(٢).

كلّ ذلك الكلام يؤكد لنا حقيقة أن أسماء الأفعال المنقولة بسيطة أو مركبة سماعية أو قياسية لم تُعرف في اللغة إلا بعد ما عُرفت أصولها التي نُقلت عنها؛ لأنها لا تؤدي معاني أتمّ من معانيها، فكأنها تطوّرٌ لها أو توليدٌ منها، وهذا التنويع في وظائف الكلمات من أظهر سنن العربية وأكثرها شيوعًا.

ثانياً: خصائص أسماء الأفعال من حيث الفعلية :

(١) **دلالتها على معاني الأفعال**:

من البدهي أن الأفعال في علم العربية لها صيغٌ تعرف بها، بل إن الصيغة تعدّ عنصرًا أساسيًّا في الأفعال، ودلالتها على الزمن بموجب صيغتها، لذا فإن علماء النحو واللغة اعتمدوا على هذه الهيئة في تقسيم الأفعال إلى: ماض ومضارع

(١) نقل ابن جنّي حكاية عن الأصمعي من أن بعضهم إذا قيل لهم: هلمَّ إلى كذا، فإذا أرادوا الامتناع منه قالوا : "لا أُهَلِمّ" ، فاستعملوا لها مضارعًا.. الخصائص٣/٢٣٠، وينظر أيضا: شرح الكافية الشافية ص١٣٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك٦/١١٨.

(٢) ينظر الكشاف١/٧٤، ٣/٥٣٧.

وأمر، ناهيك من استعانتهم ببعض الأدوات والعلامات التي تميّز الأفعال بعضها عن بعض، وتفرّق بين الدّال على الحال والدّال على المستقبل.

لكن الوضع في أسماء الأفعال يختلف، إذ ليس لها صيغٌ مثل صيغ الأفعال، بل ليس لها تصرفها، ومن ثمّ يزول عنها التقسيم الزمني على النحو الموجود في الأفعال.

وقد اعتمد النحاة في تقسيمهم لأسماء الأفعال على السياق التي ترد عليه ألفاظها، فما دلّ على معنى الماضي فهو اسم فعل ماض، وما دلّ على معنى المضارع فهو اسم فعل مضارع، وما دلّ على معنى الأمر فهو اسم فعل أمر.

وعليه فتصنيف اسم الفعل بناء على دلالته ثلاثة أقسام، هي نفسها تقسيمات الأفعال الثلاثة، مع اقترانه ضمنًا بالزمان الخاص بكل قسم.

قال المرادي: "اسم الفعل ثلاثة أضرب:

ضربٌ بمعنى الأمر.. وضربٌ بمعنى المضارع، وضربٌ بمعنى الماضي"(١).

وبعضهم يقسمون اسم الفعل من جانبين:

ما دلّ على الأمر وهو اسم فعل الأمر، وما دلّ على الخبر ويدخل فيه اسم الفعل الماضي والمضارع(٢).

وقد لاحظ علماء العربية أن اسم الفعل يخالف الفعل في قبول علامات الفعل سواء أكان اسم الفعل للماضي أم للمضارع أم للأمر.

فيختلف اسم الفعل الماضي عن فعله في قبول علامتي الفعل الماضي وهما:

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤/٧٨.

(٢) ينظر: المفصل ص ١٥١، ١٥٢ وشرح المفصل ٤/٢٩، وشرح الرضي ٣/١٠٣.

أ- الاتصال بتاء الفاعل: فاسم الفعل الماضي لا يتصل بتاء الفاعل بخلاف الفعل الماضي فيتصل بها، تقول: (قرأت الدرسَ) بضم التاء للمتكلم، وفتحها للمخاطب، وكسرها للمخاطبة.

ويمتنع ذلك في مثل: (شَتَّانَ) بمعنى: افترق، و (هَيْهَاتَ) بمعنى: بعد.

ب . الاتصال بتاء التأنيث الساكنة: فاسم الفعل الماضي لا تلحقه تاء التأنيث الساكنة، بخلاف الفعل الماضي فيتصل بها، تقول: فازت الطالبةُ، ونجحت فاطمةُ.

ولا يخرج عن الفعلية ما يمتنع قبوله علامة الماضي لعارض نحو فعل التعجب: ما أحسنَ زيدًا، و خلا وعدا وحاشا أفعالًا، وحبّذا للمدح، فهذه الكلمات وإن لم تلحقها تاء الفاعل ولا تاء التأنيث الساكنة فإنه لا يمنع كونها أفعالًا، إذ الامتناع لا يرجع إلى ذات الكلمة، بخلاف اسم الفعل الماضي مثل: (هَيْهَاتَ) و(شَتّانَ) ونحوهما، فالامتناع راجع إلى ذاتها لا لعارض(١).

وكذلك بالنسبة لاسم الفعل المضارع لا يقبل علامة فعله وهي دخول (لم) عليه، والعكس في الفعل المضارع حيث تدخل (لم) عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ﴾[الإخلاص:١]، ويستحيل ذلك في مثل: (أُفّ) بمعنى: أتضجّرُ، و(أَوَّه) بمعنى: أتوجّعُ، وغيرها من أسماء الأفعال المضارعة.

واسم الفعل الأمر يتفق مع فعله في الدلالة على الطلب، وهي إحدى علامات الفعل الأمر، لكنه يختلف عنه في أنه لا يقبل العلامة الثانية وهي قبوله ياء المخاطبة أو نون التوكيد، نحو: اكتبي الدرسَ، واكتبنّ الدرسَ.

ومن المقرر عند النحاة أن علامة فعل الأمر مركبة من مجموع شيئين: دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة أو نون التوكيد ثقيلة أم خفيفة(٢).

---

(١) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل١/٢٥.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ص٣٠، والتصريح١/٤٥.

ولا تلحق ياء المخاطبة وكذلك نون التوكيد اسم فعل الأمر، نحو: صَهْ، ومَهْ، ونَزالِ .. وأشباهها.

قال ابن عقيل: "فـ: صَهوحَيّهَل: اسمان، وإن دلّا على الأمر؛ لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: "صَهِنّ" ولا "حيّهلنّ" وإن كانت (صَه) بمعنى: اسكت، و(حَيَّهل): بمعنى أقبل، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه، نحو: اسكتنَّ وأقبلنَّ، ولا يجوز ذلك في: صه، وحيّهل"[1].

ومن هنا قرر النحاة أن هذه الألفاظ تنتمي إلى طائفة الأسماء؛ لقبولها علاماتها، وليست أفعالًا؛ لعدم قبولها علاماتها، ولكونها دلت على معاني الأفعال بتقسيماتها الثلاثة، فهي أسماء للماضي وللمضارع وللأمر.

قال ابن مالك – وهو يتحدث عن (هَيْهَات)– : "و(هَيْهَات) بمعنى: بَعُدَ، وليس بفعل، بل هو اسم فعل؛ لأن كل ما دلّ على حدث ماض لا تثبت فعليّته حتى يصلح لتاء التأنيث الساكنة، أو تاء الفاعل، وإلّا فهو اسم"[2].

وهذا هو السرّ في حكمهم بفعليّة (هَلُمَّ) على لغة بني تميم؛ لاتصالها بياء المخاطبة وقبولها على الطلب، إذ يقولون: هَلُمِّي..[3].

ونقل ابن مالك عن سيبويه: أنهم يؤكدونها بالنون الخفيفة والثقيلة فيقولون: هَلُمَنَّوهَلُمُمْنَ؛ لأنها عندهم بمنزلة (ارْدُدْنَ)، فهي عندهم فعل أمر، وليست اسم فعل أمر[4].

---

(١) شرح ابن عقيل١/٢٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ص٢١٩.

(٣) ينظر: الأصول في النحو١/١٤٢، وهمع الهوامع٣/١١٠، ويراجع البحث ص٢٧.

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٣٩٠. وكلام سيبويه في الكتاب٣/٥٢٩.

وإذا عرفنا التقسيم الثلاثي لأسماء الأفعال من حيث الدلالة على معنى الفعل؛ فلنبدأ بأكثر هذه الأقسام شيوعًا واستعمالًا في العربية ألا وهو اسم فعل الأمر.

أوّلا: **اسم فعل الأمر**:

يؤكّد النحويون على أن اسم فعل الأمر هو أكثر أسماء الأفعال عددًا واستعمالًا؛ لأنه يمتاز بورود نوع قياسي إضافة إلى السماعي، بخلاف غيره.

قال ابن هشام: " وروده بمعنى الأمر كثير، كـ: صَه، ومَه، وآمين.. ونَزالِ وبابه"(١).

وعلّل ابن يعيش كثرة الأوامر في هذا الباب بأن الغرض بها الإيجاز مع ضرب المبالغة وذلك بابه الأمر؛لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة وقرينة حال.. وليس كذلك الغائب والخبر(٢).

وأيضًا ذكر تعليلًا آخر وهو أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفًا منه، ولما كانت هذه الأسماء عوضًا عن اللفظ بالفعل ونائبة عنه أعملت عمله(٣).

(١) أوضح المسالك ٤/٨٣.

(٢) ينظر شرح المفصل ٤/٢٩.

(٣) ينظر المرجع السابق.

واسم فعل الأمر منه السّماعي ومنه القياسي على النحو الآتي:

١- فالسّماعي مثل: (صَهْ) بمعنى: اسْكُتْ، و(حَيَّ) بمعنى: أَقْبِلْ، و(حَيَّهَل) بمعنى: ائتِ أو أَقْبِلْ أو أَحْضِرْ، و(بَلْهَ) بمعنى: دَعْ أو اتْرُكْ، و(مَهْ) بمعنى: اكفُفْ أو انْكَفِفْ، و(رُوَيْدَ، و تَيْدَ) بمعنى: أَمْهِلْ، و(هَا) بمعنى: خُذ، و (هَلُمَّ) بمعنى: أَقْبِلْ، و(هَيْتَ) بمعنى: أَسْرِعْ، و(إِيْه) بمعنى: حَدِّثْ أو امْضِ في حديثك أو زِدْ، و(آمِيْن) بمعنى: اسْتَجِبْ، و(وَيْهًا) بمعنى: اِغْرَ، و(قَطْ) بمعنى: انْتَهِ..[١].

٢- والقياسي: وهو مطّرد على الأصح[٢]على وزن (فَعَالِ) من كل فعل ثلاثي تام متصرف، نحو: حَذَارِ، و نَزَالِ، و كَتَابِ، بمعنى: احْذَرْ، و انْزِلْ، و اكْتُبْ..

واسم فعل الأمر مبنيّ دائمًا، وبناؤه:

أ- على الكسر واختص به باب (فَعَالِ) نحو: نَزَالِ، وسائر أخواته[٣].

ب . على السكون مثل : مَهْ، وصَهْ.

ج . على الفتح مثل:هَلُمَّ، وهَيْتَ، وبَلْهَ، وسَرْعانَ بمعنى: عَجِّلْ.

ثانياً: اسم فعل الماضي:

هو أقلّ استعمالًا مما قبله.

وجعله ابن هشام بين أسماء الأمر وأسماء المضارع في القلّة والكثرة[٤].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية ص١٣٨٥، وشرح اللمحة البدرية ص١٠٥، وهمع الهوامع٣/١٠٤، ١٠٥.

(٢) يراجع هذا البحث ص٢٦.

(٣) سبقت الإشارة إلى أن هناك من بناه على الفتح وهو نادر. يراجع هذا البحث ص٢٦.

(٤) ينظر شرح اللمحة البدرية ص١٠٧.

ولا يأتي إلا سماعيًّا، إذ ليس هناك اسم فعل ماض يُقاس عليه.

قال المرادي: " وليس في الذي بمعنى الماضي والمضارع شيء يُقاس عليه"(١).

والمشهور له في كتب النحو واللغة لفظتان، هما:

(هَيْهَاتَ) بمعنى: بَعُد(٢)، ومنه قوله تعالى:﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُوْنَ﴾[المؤمنون:٣٦]

وأنشدوا عليه قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ∴ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ(٣)

و(شَتَّانَ) بمعنى: افترق(٤).

قال الرضي: " شَتّان بمعنى: افترق .. يطلب فاعلين فصاعدًا، كافترق، نحو: شَتّانَ زيدٌ وعمروٌ، وقد تزاد بعده (ما) نحو: شَتّانَ ما زيدٌ وعمروٌ، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح: شَتّانَ ما بين زيدٍ وعمروٍ، قال ربيعة الرقي:

لشَتَّانَ ما بين اليزيديْن في النَّدى يزيد سُلَيمٍ والأَغرِّ ابنِ حاتم"(٥).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك٤/٧٨.

(٢) لمزيد من الحديث عن (هيهات) واللغات الواردة فيها ينظر: سر صناعة الإعراب٢/٤٩٩-الإعراب٢/٤٩٩-٥٠٠، وشرح المفصل٤/٣٥، ٦٥-٦٨، وشرح الرضي٣/١٠١-١٠٤، وارتشاف الضرب٥/٢٣٠٢.

(٣) البيت في ديوان جرير ص٩٦٥، والخصائص ٣/٤٢، وهو بلا نسبة في: المقتصد في شرح الإيضاح١/٥٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك٢/١٠٦، وتذكرة النحاة ص٤٦٤.

(٤) لمزيد من الحديث عن (شتّان) والاستعمالات الواردة فيها ينظر: شرح المفصل٤/٣٦-٣٨، ٣٨، ٦٨-٦٩، وشرح الرضي ٣/١٠٣-١٠٤، وارتشاف الضرب٥/٢٣٠٤.

(٥) شرح الرضي٣/١٠٣. والشاهد الشعري منسوب لربيعة الرقّي من ضمن قصيدة يمدح فيها فيها يزيد بن حاتم المهلبي، كما في خزانة الأدب٦/٢٨٧-٢٨٩.

والصحيح الفصيح في (شَتَّانَ) أن يكون الافتراق خاصًّا بالأمور المعنوية كالعلم والفهم والصلاح ونحوها، تقول: "شَتَّانَ زيدٌ وعمروٌ في الشجاعة" مثلًا، ولا تقول: "شَتَّانَ المتخاصمان عن مجلس الحكم"(١).

وزاد بعضهم(٢) في اسم الفعل الماضي: سَرْعَانَ ووَشْكَان بمعنى: سَرُعَ، وبُطْآن وبُطْآن بمعنى: بَطُؤَ.

واسم فعل الماضي مبني في كل أحواله، وبناؤه على الفتح الظاهر.

وما نقل في تاء (هَيْهَاتَ) الحركات الثلاث منوّنة وغير منوّنة، فهذه لغات ضعيفة، سمعت عن طائفة من العرب، والمشهور الفتح، يشهد بذلك الفصيح المسموع من كلام العرب شعرًا ونثرًا(٣).

كما نقل بعضهم لغة في (شَتَّانَ) بكسر النون، واللغة الفصحى هي فتح النون، نصّ على ذلك الرضي وغيره(٤).

ثالثًا: اسم فعل المضارع:

وهو سماعي غير مقيس(٥)، واستعماله قليل.

قال ابن هشام: " وأندر أسماء الأفعال وقوعًا أسماء المضارع .."(٦).

وتنوب عن فعل مضارع مبدوء بالهمزة(٧).

---

(١) ينظر النحو الوافي٤/١٤٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٣٨٥، وشرح الرضي٣/١٠٤، وارتشاف الضرب٥/٢٣٠٣-٢٣٠٤.

(٣) ينظر في المراجع المذكورة سابقًا ص٣١، الهامش(٦).

(٤) ينظر شرح الرضي٣/١٠٣، وينظر في المراجع المذكورة سابقًا ص٣١، الهامش(٨).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/٧٨، وشرح ابن عقيل٣/٣٠٣.

(٦) شرح اللمحة البدرية ص١٠٧.

(٧) أشار إلى ذلك الشيخ خالد في شرحه:(التصريح بمضمون التوضيح)٢/١٩٦.

وأمثلته:

(أَوَّهْ) بمعنى: أتوَجّعُ أو أتألّمُ، وفيه لغات[1].

و(أُفّ) بمعنى: أتَضَجَّرُ[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾[الإسراء:٢٣]أي: للوالدين.

و(وَيْ) بمعنى: أَعْجَبُ،أو أَتَعَجَّبُ، وهذا أحد معانيها[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ.. وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[القصص:٨٢]، وقول الشاعر:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَه نَشَبٌ يُحـ ∴ بَبْ ومَنْ يفتقرْ يَعِشْ عيَشَ ضُرِّ[4]

وقد تستعمل (وَيْ) مختومة بكاف الخطاب الحرفية عند أكثر النحاة(٥)، ومنه ومنه قول عنترة:

---

(١) ينظر: شرح الرضي٣/١٠٥، وارتشاف الضرب٥/٢٣٠٠.

(٢) أورد بعض النحاة في (أفّ): ثماني لغات، وإحدى عشرة لغة، ومنهم من أوصلها نحو أربعين لغة. ينظر: الخصائص٣/٣٧، وشرح المفصل٤/٧٠، وشرح الرضي٣/١٠٥، وارتشاف الضرب٥/٢٢٩٧-٢٢٩٨، وهمع الهوامع٣/١٠٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٣٨٥، وارتشاف الضرب٥/٢٢٩٢. وفي شرح الرضي٣/١٢٤: " وهي للتندم، أو التعجب".

(٤) البيت منسوب لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي، وقبله:.

سألتَاني الطَّلاقَ أنْ رأتَاني قَلَّ مالي قَدْ جِئْتُماني بنُكرِ

ينظر: الكتاب٢/١٥٥، والأصول في النحو١/٢٥٢، والخصائص٣/٤١، وشرح المفصل٤/٧٦، وشرح الكافية الشافية١٣٨٦

(٥) ينظر: الخصائص٣/٤٠، وشرح الرضي٣/١٢٥، والجنى الداني ص٣٥٣، ومغني اللبيب ص٤٨٣.

وَلَقَـدْ شَـفَا نَفْسِـي وَأَبْـرَأَ سُـقْمَهَا ∴ قِيـلُ الفَـوَارِسِ وَيـكَ عَنْتَـرَ أَقْـدِمِ[1]

وأضاف ابن مالك: (وَا) و(وَاهًا) وكلاهما بمعنى: أَعْجَبُ، وقال: "و(وَيْ) و (وَاهًا) أكثر من (وَا)"[2]، ثمّ ساق شاهدًا لـ(وَا) بمعنى: أَعْجَبُ، قول الراجز:

وَا بأبي أنْتِ وفُوكِالأشنَبُ كأنّما ذُرَّ عَليه الزَّرْنَبُ[3]

وأنشدوا على (وَاهًا) قوله:

وَاهاً لِسَلْمى ثُمَّ وَاهاَ وَاهاً[4]

واسم الفعل المضارع مبني دائمًا على السكون في الظاهر من استعمالاته، وقد يبني على غيره[5].

(٢) إعمالها عمل الأفعال:

من الثابت والمؤكد أن هذه الألفاظ تشترك مع الأفعال في أمرين أساسين:

أولهما: الدلالة على ما تدلّ عليها الأفعال من معان مختلفة، مع اقترانها بالزمان.

وثانيهما: كلٌّ من هذه الألفاظ يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في العمل، فيرفع الفاعل حتمًا، ويسايره في التعدي واللزوم والحاجة لباقي المكملات، فإن كان الفعل متعدّيًا إلى مفعول كان اسمه متعدّيًا، وإن كان لازمًا كان مثله في اللزوم.

---

(١) من معلقته الشهيرة، ينظر: شرح ديوان عنترة (تحقيق الشلبي–مكتبة التجارية) ص١٥٤، ص١٥٤، والجنى الداني ص٣٥٣، ومغني اللبيب ص٤٨٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ص١٣٨٦.

(٣) من الرجز منسوب لبعض بني تميم. ينظر: المقاصد النحوية للعيني٤/٣١٠.

(٤) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج، ومنهم من نسبه لأبي النجم العجلي براوية: (واهًا لريّا ثمّ ثمّ واهًا واهًا). ينظر: أوضح المسالك٤/٨٤، ومغني اللبيب ص٤٨٣، وخزانة الأدب٧/٤٥٥.

(٥) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل١/١٤٦.

وهذا ما يقرّره النحاة في أحكامهم لها، يقول ابن يعيش: " اعلم أن هذه الأسماء لما كانت أسماء لألفاظ الأفعال وواقعة موقعها ومؤذنة معناها قويت دلالتها عليها فكان حكمها في اللزوم والتعدي كحكمها"(١).

ويقول الرضي: " وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي بمعناها"(٢).

ومع أن المتفق عليه أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في رفع الفاعل سواء أكان فاعله ظاهرًا أم ضميرَ متكلم أم غائب أم مخاطب، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر، تقول: صَهْ، وبَلْهَ، وهَلُمَّ، وأُفٌّ، وأَوَّهْ، ونَزَالِ .. في المفرد المذكر والمؤنث، وكذا في مثناهما ومجموعهما(٣).

والضابط الذي يجب الاعتماد عليه في هذا الشأن هو أن يوضع في مكان اسم الفعل الفعل الذي بمعناه، فما يصح أن يكون فاعلًا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلًا لاسم الفعل الذي يدلّ عليه ويقوم مقامه، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضًا.

واعتمادًا على هذا الضابط يتعيّن أن يكون فاعل اسم الفعل دالًّا على المفرد المذكر أو المؤنث أو المثنى أو الجمع بنوعيهما على حسب ما يناسب السياق، فمثلا قد يكون الفاعل في (صَهْ) أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنّ، على حسب نوع المخاطب.

(١) شرح المفصل ٤٦/٤.

(٢) شرح الرضي٨٨/٣، وينظر: المساعد في شرح التسهيل٦٤٠/٢، والتصريح١٩٩/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي٣٤٧/١.

وقد يكون الفاعل متعددًا إذا احتاج الفعل إلى فاعل متعدد، نحو: شتَّانَ زيدٌ وعمروٌ، بمعنى: افترق زيدٌ وعمروٌ[١].

والناظر لألفاظ هذا الباب يدرك أن أكثر أسماء الأفعال تستعمل لازمة، والمتعدية ألفاظ محصورة في أسماء فعل الأمر؛ ولعلّ ذلك يعود لما سبق أن تقرَّر بأن الغالب في أسماء الأفعال في العربية كونها بمعنى الأمر، لذا تعدّدت استعمالاتها.

وعدّ الرضي مجموعة أسماء أفعال لازمة بمعنى الأمر، وفاعلها ضمير مستتر وجوبًا[٢]، من ذلك: (صَهْ) بمعنى: اسكت، و(مَهْ) بمعنى: اكفف، و(إيْهًا) بمعنى: كفّ عن الحديث، و(إيْه) بمعنى: زد في الحديث، و (حَيّ) بمعنى: أقبل، و(هَيْتَ) بمعنى: أسرع أو أقبل، و(هَلَا) وله معنيان: اسكن وأسرع، قال الشاعر:

أَلَا حيِّيَا ليلَى وقُولَا لهَا هَلَا ∴ فقد ركبَتْ أمرًا أغرَّ مُحجَّلا[٣]

أي: أسرعي.

ودَعْ، ودَعَا، ولَعَا، ولَعْلَعَا، بمعنى: انتعش، وقَدَك وقَطَك، وبَجَلَك، وكلّها بمعنى: اكتفِ أو انتهِ..

فهذه الأسماء صارت عاملة عمل فعل الأمر اللازم، ورافعة لفاعل مستتر وجوبا تقديره (أنت)؛ لأنها بمعاني أفعال الأمر اللازمة المكتفية بفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت).

---

(١) ينظر النحو الوافي٤/١٥٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣/٩٧.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص١٢٤(هامش الخزانة)، وينظر: شرح المفصل٤/٧٤، وشرح الرضي٣/٩٧، وخزانة الأدب٦/٢٣٨.

ومن ذلك (نَزَالِ) من باب فَعَالِ، اسم فعل أمر لازم، غير متعد فاعله المضمر وجوبا؛ لأنه بمعنى: أنزل[١].

وقد يكون اسم فعل الأمر متعدّيًا فاعله المضمر لمفعول، كما في (رُوَيْد)، قال ابن يعيش: "وهو متعدّ إلى المفعول الواحد نحو: رُوَيْدَ زيدًا، على حسب تعدّي مسمّاه، نحو قولك: أرْوِدْ وأمهِلْ زيدًا، وفيه ضمير منوي وهو ضمير المخاطب، إن كان المخاطب واحدًا كان الضمير واحدًا، وإن كان اثنين فالضمير اثنان، وإن كان المخاطب جماعة فالضمير جماعة ..

قال الشاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ ∴ إلَينَا وَلَكِنْ بَغْضُهُم مُتَمَايِنُ[٢]

فنصب (عليًّا) بـ(رُوِيْدَ)، كأنّه قال:"أرْوِدْ عليًّا"، أي: أمهلهم، و(عليّا) قبيلة"[٣]. قبيلة"[٣].

ومثله: تَيْدَ زيدًا، بمعنى: أمهِلْ زيدًا[٤].

وبَلْهَ زيدًا، بمعنى: دَعْ زيدًا[٥].

ومن ذلك – مثلًا– في باب فَعَالِ: تَرَاكِ، ومَنَاعِ، وحَذَار، ودَرَاكِ، وضَرَابِ؛ لأنها بمعنى: اترك، وامنع، واحذر، وأدرك، واضرب.

---

(١) ينظر شرح المفصل٤/٣١.

(٢) البيت للمعطل الهذلي في شرح أشعار الهذليين١/٤٤٧، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب١/٢٤٣.

(٣) شرح المفصل٤/٣٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل٤/٢٩، وشرح الرضي٣/٩٤.

(٥) ينظر شرح المفصل٤/٣٠.

ومنه قول طفيل بن يزيد الحارثي في (تَرَاكِ):

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ∴ أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

قال ابن الشجري : " ومثله في المتعدّي قول الآخر:

منَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ منَاعِهَا ∴ أَمَا تَرى الموتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا"[1].

وقوله في (حَذَارِ):

حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ.[2]

ومنها قولهم: "عَلَيْكَ زيدًا أي: الزمْه، وقالوا: عليَّ زيدًا أي: أوْلِنِيه .."[3].

قال ابن يعيش: "فهذه كلّها أسماء لما ذكرناه من الدلالة، وكلّها متعدية ضمير المأمور إلى المفعول، كما كانت مسميّاتها كذلك، فاعرفه"[4].

وهناك أسماء أفعال أمر نجدها تستعمل مرة لازمة ومرة متعدية، بحسب وضع الفعل التي دلّت عليه، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله: " .. يُعطى الاسم من ذلك ما أعطي الفعل الذي هو نائب عنه. فلذلك عُدِّيَ "حَيَّهل" بنفسه إذا ناب عن "ائت"، كقولهم: "حَيَّهَل الثريدَ"، وعُدِّيَ بالباء إذا ناب عن "عَجِّل"، وعُدِّيَ بـ"علي" أو"إلى" إذا ناب عن "أقبل"، ومن النائب عن "عَجِّل": "إذا ذُكِرَ الصّالحونَ فحَيَّهَلْ بعُمَر"[5].

(١) أمالي ابن الشجري٢/٣٥٣، والبيت منسوب لراجز من بكر بن وائل، وقيل من بني تميم في في شرح أبيات سيبويه٢/٢٩٨.

(٢) البيت منسوب لأبي النجم العجلي في الكتاب٣/٣٧١، وينظر: المقتضب٣/٣٧٠، ولسان العرب مادة(حذر).

(٣) ينظر شرح المفصل٤/٣٠.

(٤) المرجع السابق.

(٥) شرح الكافية الشافية ص١٣٨٧.

ومن ذلك اسم الفعل (هَلُمَّ)، فقد ذكر ابن يعيش والرضي أنه يستعمل تارةً لازمًا لا يتعدّى إلا بواسطة حرف الجر، وتارةً متعدّيًا بنفسه.

قال الرضي: "ومما جاء متعدِّيًا ولازمًا: (هَلُمَّ)، بمعنى: أقبل، فيتعدّى بـ(إلى)، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب:١٨] ، وبمعنى: أحضره، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِيْنَ﴾ [الأنعام:١٥٠]"[(١)].

ومن إعمال اسم فعل الماضي: (هَيْهَاتَ) و (شَتَّانَ)، فعلان لازمان.

تقول: هَيْهَاتَ نَجْدٌ، أي: بَعُدَتْ.

ومنه قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ∴ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

وقد استشهد النحاة[(٢)] بهذا البيت على أن اسم فعل الماضي (هَيْهَاتَ) يرفع فاعلًا اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا للغائب، مستترًا جوازًا تقديره:(هو)، ومنه الإعراب المشهور[(٣)] في الآية الكريمة:﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لمَا تُوْعَدُوْنَ﴾[المؤمنون:٣٦].

وهذا مما اختص به اسم فعل الماضي، أما ما عداه فيلزم كون الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا، سواء كان للمخاطب وهو الأعمّ الأغلب، كما رأيناه في اسم فعل الأمر، أو للمتكلم، وسيأتي في اسم فعل المضارع على قلّته.

(١) شرح الرضي٣/١٠٠، وينظر: شرح المفصل٤/٤٦.

(٢) سبق توثيق الشاهد في ص٣١، الهامش(٧)، وبالإمكان الرجوع إلى كتب النحو المذكورة هناك.

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري٢/١٤٩.

وتقول في (شَتَّانَ): شَتَّانَ زيدٌ وعمروٌ، أي: افترقا.

ومنه قول الشاعر:

شَتَّانَ هَذَا والعِنَاقُ والنَّومْ ∴ والمَشْربُ البَارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ[1]

ومن إعمال اسم فعل المضارع: (أُفّ) بمعنى: أتضجّرُ، و(أَوَّه) بمعنى أتَوجَّع، وهما فعلان لازمان، وفاعلهما مضمر وجوبًا للمتكلم، تقديره (أنا).

وعدّ بعضهم من اسم فعل المضارع (قَدِي)، و(قَدْنِي)، أي: يكفيني(٢)، قال قال الشاعر:

قَدْنِيَ مِنْ نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ∴ لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ[3]

وكذلك (قَطِي)، و(قَطْنِي)، و(بَجَلِي)، كلها مرادفة لقوله: يكفي ويكفيني[4].

(١) الرجز للقيط بن زرارة في الأغاني١١/١٣٥، وينظر: المقتضب٤/٣٠٥، وشرح المفصل٤/٣٧، وخزانة الأدب٦/٢٨٤.

(٢) نقل البغدادي تفسيرات متعددة لـ(قدك، وقدني)، ثم قال: "والصواب ما قاله الشارح في باب باب اسم الفعل أنّ معنى (قدك): اكتفِ، ومعنى (قدني): لأكتف. فيكون الأول أمراً للمخاطب، والثاني أمراً للمتكلم نفسه، وهذا كلام في غاية الوضوح". الخزانة٥/٣٨٦.

بينما يذكر الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته أن ابن هشام جعل (قدي) اسم فعل مضارع بمعنى: (يكفيني)، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى: (كفاني)، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى: (ليكفني) وقال: "وهذا رأي ضعيف جدًّا". حاشية الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل ١/١١٦، وينظر: مغني اللبيب ص٣٣٦

(٣) البيتان من أرجوزة لحميد الأرقط في خزانة الأدب٥/٣٨٢، ٣٩٣، وهما من شواهد سيبويه في الكتاب٢/٣٧١، وينظر: الإنصاف١/١٣١، وشرح المفصل٣/١٢٤، وشرح الرضي٣/٨٩،والتصريح١/١١٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب ص١٥١، ٢٢٦، ٢٣٢.

وكلمة (وَيْ) بمعنى: أَعْجَبُ، نُقل عن الخليل أن (وَيْ) اسم فعل يعمل عمل المضارع(١).

وإذا كنا عرفنا مما سبق ذكره أن اسم الفعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره، والتعدّي واللزوم، فإنه من غير الغالب مخالفته لهذا الأمر.

وقد عُرف ذلك في اسم فعل الأمر (آمِيْن)، حيث لم يُسمع من العرب متعدّيًا بنفسه، مع أن الفعل الذي هو بمعناه وهو (اسْتَجِبْ) يُستعمل متعدّيًا للمفعول(٢).

ومثله (إيْه) فإنه اسم فعل أمر لازم، بمعنى: (زِدْ) الذي يستعمل متعدّيًا، مثل قولهم: "زِدني"، قال السيوطي: "ولكن يخالفه في أنها لا يبرز معها ضمير، بل يستكن فيها مطلقًا، بخلاف الفعل"(٣).

ثالثًا: أحكام اختصت بها أسماء الأفعال

إذا تأكد لنا أن أسماء الأفعال جاءت موافقة للأسماء من حيث قبولها بعض علاماته وسماته، كما جاءت موافقة للأفعال من حيث دلالتها على معناها والعمل عملها، وهي أقوى ميزة تقربها إلى الفعل أكثر من الاسم، فإنها مع هذا وذاك تختلف في بعض الجوانب عنهما.

ويتجلّى ذلك بالنسبة لمخالفتها للأسماء في كونها لا تقع متأثرة بالعوامل، فلا يصح أن تقع مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا أوحالًا أو مضافًا إليه.. ونحو ذلك

(١) قال ابن جنّي في سياق الكلام عن الآية (ويكأنّه لا يفلح الكافرون): "فذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنه (وَيْ) مفصول، وهو اسم سمِّي به الفعل في الخبر، وهو معنى: أَعْجَبُ " الخصائص٣/١٦٩. وينظر: الكتاب١/١٥٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع٣/١٠٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل٣/٤.

(٣) همع الهوامع٣/١٠٣.

مما تقع فيها الأسماء المحضة سواء منها المعربة أم المبنيّة، باستثناء ما جاء من ذلك في اسم الفعل على طريق الإسناد اللفظي، كما فُصِّل سابقًا في موضعه[١].

أما مخالفتها الأفعال فيكمن ذلك في طبيعة عملها، إذ لا تتسم بجميع خصائص ما نابت عنه من أفعال؛ لأنها فرع عنها في العمل؛ فلا تقوى قوّة الأفعال.

ومن أبرز الخصائص التي تتسم بها أسماء الأفعال وخالفت فيها أفعالها:

١- أنها لا تقبل العلامات الداخلة على الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وقد بيّنتُ ذلك فيما مضى.

٢- أنها غير متصرفة، فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

٣- أنها لا يبرز معها ضمير كما عرفنا سابقًا، بل تقول -مثلًا-: (صَهْ) بلفظ واحد، للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، بخلاف الفعل الذي بمعناه: (اسْكُتْ)، فإنه يلحقه الضمائر البارزة حسب نوع المخاطب.

٤- أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًّا باسم الفعل تقول: انْزِلْ نَزَالِ، وتقول: اسْكُتْ صَهْ، كما تقول: انْزِلْ انْزِلْ، واسْكُتْ اسْكُتْ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل[٢].

٥- أنها لا يتقدم عليها معمولها على القول الراجح، بخلاف الفعل، فيجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوّى بينها وبين أفعالها في جواز التقديم، فلا يقال: " زيدًا دَرَاكِ " بينما يجوز: زيدًا أدْرِكْ[٣].

وهذه قضيّة خلافيّة فصّلها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: المسألة(٢٧).

---

(١) يراجع البحث ص .

(٢) أشار إلى ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في حاشيته على ابن عقيل١/٢٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/٨٧، وشرح ابن عقيل٣/٣٠٥.

وخلاصة ما قيل فيها : ما ذهب إليه البصريون من أنه لا يتقدم منصوب أسماء الأفعال عليها، وحجّتهم: أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله؛ لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها.

وخالف في ذلك بعض الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن (عَلَيْكَ) و(دُوْنَك) و(عِنْدَكَ) يجوز تقديم معمولاتها عليها، واحتجّوا بقوله تعالى:﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤] وتقديره: عليكم كتابَ الله، أي: ألزموا كتابَ الله، وبقول الشاعر:

يَا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا ∴ إنّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمدُونَكَا[1]

وتأوّل البصريون ذلك في ردّهم على الكوفيين.

قال الرضي: "ولا تتقدم–عند البصريين– منصوباتها عليها، نظرًا إلى الأصل، لأن الأغلب فيها إمّا مصادر، ومعلوم امتناع تقدّم معمولها عليها، وإمّا صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدريّة ثم منها إلى اسم الفعل، وإما ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضًا؛ لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل، وجوّز الكوفيون ذلك استدلالًا بقوله:

يَا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا ∴ إنّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمدُوْنَكَا

و(دُوْنَك) عند البصريّين –ههنا– ليس باسم فعل، بل هو ظرف، خبر لـ(دَلْوِي)، أي: دَلْوِي قُدّامَك فخُذْها"[2].

(١) الرجز منسوب لجارية من بني مازن في خزانة الأدب٦/٢٠٥، وهو بلا نسبة في: أسرار العربية ص١٥٧، وشرح شذور الذهب ص٥٢٢، وهمع الهوامع٣/١٠٣.

(٢) شرح الرضي٣/٨٨.

وقال ابن هشام عن استدلالهم بالآية الكريمة : ".. ولا دليل على ذلك؛ لاحتمال انتصاب (كتابَ الله) على المصدر، وعامله (كَتَبَ)، محذوف دلّ عليه﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٣][(١)].

٦- أنها لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولها، بخلاف الفعل.

قال أبو حيان: "ولا يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء مفعوله، وأجازه بعضهم، وفي كلام سيبويه ما يدل على الجواز، لكن تأوّله الشيوخ"[(٢)].

٧- أن الفعل إذا دلّ على طلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: "أَنْزِلْ فأُحَدِّثَكَ"، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل، ولو كان دالًّا على الطلب، كـ (صَهْ) و(نَزالِ).

وخالف في ذلك الكسائيّ، وصحّحه ابن عصفور، حيث ألحق في جواز النصب بالأمر ما دلّ على معناه من اسم فعل، نحو: نَزالِ فَأُكْرِمَكَ[(٣)].

٨- الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها.

قال ابن يعيش: " ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة، ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد: صَهْ يا زيدُ، وفي الاثنين: صَهْ يا زيدان، وفي الجماعة: صَهْ يا زيدون، وفي الواحدة: صَهْ يا هندُ ويا هندان ويا هندات، ولو جئت بمسمى هذه اللفظة وهو: اسْكُتْ واسْكُتَا واسْكُتُوا .. واسْكُتْنَ.. فتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع مع أنّ في كل

(١) شرح اللمحة البدريّة ص١٠٨. وينظر الإنصاف م(٢٧) ١/٣٣١.

(٢) ارتشاف الضرب ص٢٣١١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي٢/١٥٠، وأوضح المسالك ٤/١٨٩.

واحد من هذه الأسماء ضميرًا للمأمور والمنهي بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار"[١].

٩- مما يميّز أسماء الأفعال عن الأفعال أنها أقوى في الدلالة على المعنى من أفعالها التي بمعانيها، وأقدر على إبرازه كاملًا مع نوع من المبالغة.

فالفعل (بَعُدَ) –مثلًا– يفيد مجرّد البُعد، ولكن اسم الفعل الذي بمعناه وهو (هَيْهَات) يفيد البعد البعيد أو الشديد؛ لأن معناه الدقيق: هو بُعْدٌ جدًّا، كما في قولهم: هَيْهَاتَ إدراك الغاية بغير العمل الناجح.

والفعل (افترق) يفيد الافتراق المجرّد، لكن اسم الفعل (شَتَّانَ) وهو بمعناه يفيد الافتراق الشديد؛ لأن معناه الحقيقي هو افتراقٌ جدًّا، كقولهم: شَتَّانَ الإساءةُ والإحسانُ[٢].

قال الأستاذ عباس حسن: "وبسبب هاتين المزيّتين[إفادة الإيجاز ومعنى المبالغة] كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب؛ حين يقتضي المقام إيجاز اللفظ واختصاره، مع وفاء المعنى، والمبالغة فيه"[٣].

١٠- أن اسم الفعل مع فاعله يشكل جملة تامّة هذا مذهب جمهور النحاة[٤]، ويسري عليها الأحكام التي تختص بالجمل، فيكون لها محل من الإعراب، إذ تصلح أن تقع خبرًا أو صفةً أو صلةً أو حالًا..الخ، بخلاف اسم الفعل نفسه فلا محل له

(١) شرح المفصل٤/٢٥.

(٢) ينظر: النحو الوافي٤/١٤٢. وقد سبقه في الإشارة إلى هذا المعنى ابن يعيش في شرحه المفصل٤/٢٥، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني٣/١٤٧.

(٣) النحو الوافي٤/١٤٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي١/٣٤٧، ٢/٤٣٢، ومغني اللبيب ص٤٩٢، وحاشية الصبان١/١٢٥، ٢٠٤، وحاشية الخضري١/٢٠٧.

من على الإعراب على القول الراجح[١]، وتعتبر جملة اسم الفعل وفاعله جملة إنشائيّة إن دلّت على طلب كاسم فعل الأمر، ومنه ما كان على وزن (فَعَالِ)، وخبريّة إن لم تدل على أمرٍ أو نحوه من معاني الطلب، كاسم الفعل الماضي أو المضارع، وغير هذا مما تصلح له الجملة، بالضوابط والشروط الخاصة لكل حالة.

ولابن يعيش رأي في عدم اعتبار أسماء الأفعال مع معمولها جُمَلًا، إذ يقول: "واعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدّه في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدّه في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف.."[٢].

واستدل على ذلك بإسناد الفعل إليها، كما في قول زهير:

وَلِنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ∴ دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

قال: "فلو كانت (نَزالِ) بما فيها من الضمير جملة لما جاز إسناد (دُعِيْتْ) إليها من حيث كانت الجمل لا يصلح كون شيء منها فاعلًا.."[٣].

والذي يظهر لي رجاحة قول الجمهور في اعتداد اسم الفعل مع فاعله جملة، مثلها مثل جملة الفعل مع فاعله، وما احتج به ابن يعيش بقوله:(دُعِيَتْ نَزالِ)، ليس (نَزَالِ) اسم فعل أمر مع فاعله الضمير، وإنما هو من باب تأويل (نَزالِ) باللفظة أو الكلمة أو الدعوة، على حد تعبير الرضي[٤].

(١) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل١/٣٩٤. ويراجع البحث ص١٦-٢١.
(٢) شرح المفصل٤/٢٥.
(٣) شرح المفصل٤/٢٥.
(٤) ينظر: شرح الرضي٣/١١٠، ويراجع البحث ص١٩-٢٠.

وأكثر النحويين يعدّون جملة: اسم الفعل وفاعله، من قبيل الجمل الاسمية، باعتبارها جملة صدّرت باسم، قال ابن هشام وهو يتحدث عن انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية: "فالاسمية هي التي صدرها اسم، كـ: زيدٌ قائمٌ، وهَيْهَاتَ العقيقُ .."(١).

ويتأكد هذا الحكم عند من يذهب إلى أن اسم الفعل له محلّ من الإعراب، وهو في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن الخبر، فهو بمنزلة قولهم: (أقائمٌ الزيدان)(٢).

ومنهم من يعدّها بمنزلة الجمل الفعلية، باعتبار أن اسم الفعل ناب عن الفعل في عمله ومعناه، فتأخذ الأحكام التي تختص بالجمل الفعلية(٣).

والحقيقة أن اسم الفعل ومعموله الظاهر أو المقدر يعدّ نمطًا خاصًّا من التراكيب، يختلف عن التراكيب الاسمية والتراكيب الفعلية، إذ المركبات الاسمية قد تسبق باستفهام أو نفي أو ما يعرف بالحروف والأفعال الناسخة، والمركبات الفعلية قد تسبق بأدوات نفي أو طلب أو شرط، أما مركبات اسم الفعل فلا تقبل شيئًا من ذلك، وهو مركب إسنادي حتى لو بقي على كلمة واحدة مثل: صَهْ ومَهْ .. مع أنني أميل إلى أن تصنّف جملة اسم الفعل ومعموله من قبيل الجمل الاسمية باعتبارها جملة مفيدة مبدوءة باسم فعل وليس مبدوءة بفعلٍ.

١١- أنّ بعضًا من أسماء الأفعال تلحقه الكاف سماعًا، بشرط اعتبارها حرف خطاب محض، ومما ورد به السماع لفظة (وَيْ) بمعنى: أَعْجَبُ، فقد قالت العرب:

---

(١) مغني اللبيب ص٤٩٢. وهو ما أشار إليه الصبان في حاشيته١٦٩/١بقوله:" والتركيب المفيد إمّا جملة اسمية، ومنها اسم الفعل مع مرفوعه..".

(٢) سبقت الإشارة إليه في ص٢٠من البحث.

(٣) ينظر النحو الوافي١٥٩/٤.

"ويك"[١]. وكذلك الألفاظ: (حَيَّهَلْ) بمعنى: أقبل، و(النجاءَ) بمعنى: أسرع، و(رُوِيدَ) بمعنى: أمهل، ، فقد سمع: حيّهلَكوالنَّجاءَك ورُويدَك[٢].

والكاف فيها حرف خطاب متصرف يتصرف بحسب المخاطب، إفرادًا وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثا نحو: رُويدَكَ، ورُويدَكِ، ورُويدَكُما، ورُويدَكُمْ، ورُويدَكُنَّ.. [٣].

كما تلحق الكاف بالألفاظ في نحو: عَلَيْكَ، وإِلَيكَ، ودُونَكَ[٤]، وقاس عليها الكسائي بقية الظروف نحو: خلفَكَ وقُدَّامَكَ، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع[٥].

واختلف في كاف(عَلَيْكَ) وأخواته، فذهب الكسائي إلى أنها في موضع نصب، وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع، وذهب البصريون إلى أنها في موضع جرّ.

قال ابن مالك مرجّحًا مذهب البصريين: "وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن بعض الفصحاء: علَيَّ عبدِ الله زيدًا، بجرّ(عبد الله)، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه"[١].

---

(١) يراجع البحث ص .

(٢) ينظر: الكتاب١/٢٥١، وشرح الرضي٣/٩٠، والجنى الداني ص٩٣، ومغني اللبيب ص٢٤٠.

(٣) ينظر: المقتضب٣/٢٧٧، والنحو الوافي(الحاشية)٤/١٥٧.

(٤) يلزم عند النحويين اتصال الكاف هذه بالمنقول عن حرف الجرّ والظرف نحو(عليك وإليك، ومكانك ودونك..) بخلاف اتصالها بمثل: (رويدك) فإنها غير لازمة؛ ويعللون لذلك بأن النقل عن المجرور والظرف وقع مصحوبًا بها، فصار وإياها كالكلمة الواحدة يراد بها الأمر، ولم يستعمل بهذا المعنى مجرّدا عنها، أو بغيرها، وشذ (عَلَيْهِ رجلًا) بمعنى: ليلزم، و(عَلَيَّ الشيءَ) بمعنى: أوْلِنِيهِ، و(إليَّ) بمعنى: انْتَحِي. ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٣٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك٤/٨٣.

(٥) ينظر توضيح المقاصد والمسالك٤/٨٣.

ونقل عن ابن بابشاذ أنه ذهب إلى أنها حرف خطاب لا ضمير، فلا موضع لها من الإعراب، كما في كاف (ذلك) [٢].

وهو الصواب فيما أحسب؛ لأنها أسماء أفعال، فصارت جزءًا من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له، فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمّتها، وبما أنها كلّها اسم فعل، فهي اسم مبنيّ، لا محل له من الإعراب، كما تقرّر سابقًا، والله أعلم.

(١) شرح الكافية الشافية ص١٣٩٣. وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٨٣/٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٩٣/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٣/٤.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التي تم فيها العرض والتحليل لما ارتبط بأسماء الأفعال من التسمية والتصنيف والخصائص والأحكام، أوجز أبرز النتائج المتوصل إليها:

١- حظيت أسماء الأفعال بتعريفات نحوية عديدة، قد تختلف لفظًا وأسلوبًا، لكنها تتفق معنىً ومضمونًا؛ لتعلق التعريف بالمسمى، وللسمات المتعددة لعنصري التسمية (اسم الفعل).

٢- اختلف علماء النحو في هذا النوع من الألفاظ بين قائل باسميتها وقائل بفعليتها، وذاهب إلى أنها نوع آخر من الكلم يختلف عن كل النوعين السابقين له سمات خاصة.

٣- تأكد لنا أن تسمية (أسماء الأفعال) هي المصطلح الغالب والمتداول في كتب النحو، نظرًا لاندراجها ضمن التقسيم الثلاثي للكلمة الموروث منذ نشأة النحو، والذي لا يقبل النقاش، على الرغم من أنها لا تسلم من إشكال.

بخلاف تسمية (الخالفة) فهي طارئة نتيجة اجتهاد فردي، ولم يكتب لها الثبات؛ لأنها جاءت غير منسجمة مع التقسيم المنطقي والعقلي للكلمة في العربية.

٤- أدّى الإشكال الوارد في مصطلح (اسم الفعل) إلى قيام بعض الباحثين المعاصرين بإحياء مصطلح (الخالفة) مع توسع فيه، مستثمرين مختلف السمات والخصائص لهذا التصنيف، بحيث يحتوي(أسماء الأفعال)، على حين بقي مصطلح اسم الفعل مستعملًا عندهم دون بحث أو مناقشة.

٥- يغلب على أسماء الأفعال أنها ليست لها صيغ محددة تميّزها ، وإنما أتت رغبة النحاة في جمعها تحت باب نحوي واحد إلى أن اتفق بعضها مع صيغ الأسماء والصفات، وإن أدت معاني الأفعال ووظيفتها.

٦- إنما اعتمد قدامى النحاة التسمية المزدوجة (أسماء الأفعال)؛ لما رأوا أن هذا المصطلح يجمع بين سمات كل من الأسماء والأفعال مشتركة.

٧- اتسمت أسماء الأفعال ببعض خصائص الاسم من حيث قبولها التنوين والإضافة وأل والتصغير، وتنوعها معرفة ونكرة، مرتجلة ومنقولة، سماعية وقياسية، وكونها جامدة غير متصرفة، وصالحة للإسناد إليها.

٨- وردت أسماء الأفعال محددة الزمن بدقة؛ لأنها غالبا ما تسند إلى ضميرين إما متكلم أو مخاطب في الغالب الأعمّ.

٩- اعتمد النحويون معيار المعنى والدلالة بتحويل أسماء الأفعال إلى ما يقابلها في ذلك من أفعال، فما دلت على معنى الفعل الماضي فهي اسم فعل ماض، وما دلت على معنى الفعل المضارع فهي اسم فعل مضارع، وما دلت على معنى فعل الأمر فهي اسم فعل أمر، وتختلف من حيث الاستعمال كثرة وقلة، ولا شك أن أكثرها اسم فعل الأمر؛ لتناسبه مع الغرض الذي سيقت له أسماء الأفعال.

١٠- تعمل أسماء الأفعال عمل ما تدل على معناه من الأفعال في حين لا تقبل علاماتها، لكنها توافقها في طبيعة عملها فترفع فاعلًا وتسايرها في التعدي واللزوم، وكذا الحاجة لبقية الضمائم الأخرى ومكملات الجملة.

١١- بما أن عمل أسماء الأفعال فرع فلا يقوى في العمل قوة عمل الأصل، إذا لا يبرز في اسم الفعل الضمير، ولا يعمل مضمرًا، ولا متأخرًا عن معموله في القول الراجح.

١٢- يعدّ اسم الفعل ومعموله الظاهر أو المقدر نمطًا خاصًّا من المركبات يختلف عن المركبات الفعلية والمركبات الاسمية، فمركب اسم الفعل لا يقبل العوامل فلا يسبق بأدوات نفي أو استفهام أو ما يعرف بالحروف والأفعال الناسخة كما هو الشأن في المركبات الفعلية والاسمية.

١٣- برّر النحاة استعمال أسماء الأفعال بديلًا عن الأفعال في التراكيب العربية على الرغم مع قلتها بأنها ألفاظ دالة على زيادة المعنى والمبالغة فيه، وإكساب التركيب البلاغة وجمال التعبير، مع ما تحمله من الإيجاز والاختصار.

لعل هذه النتائج التي أمكنني تسطيرها في هذا الموضع هي أبرز ما توصلت إليه، ولقارئ البحث أن يستنبط غيرها،، والله الموفق.

وفي الختام أسأل الله أن ينفع بهذا العمل كاتبه وقارئه، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

ثبت بالمصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ،١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

-أسماء الأفعال في اللغة والنحو (رسالة ماجستير في فرع اللغة) لأحمد عويس، جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية-الدراسات العليا،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-اسم الفعل في نحو العربية لممدوح عبد الرحمن، بحث في الخصائص والمصطلح، جامعة ألمنيا-كلية دار العلوم، رقم الإيداع:٢٠٠١/١٣٦٩٣.

-الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

-الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

-أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٨٥م .

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصطفى محمد ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ ، ١٩٦١م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

-الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

-تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي الحسيني، تحقيق مجموعة من المحققين، لناشر دار الهداية.

-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: إحياء الكتب العربية.

-تذكرة النحاةلأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، المكتبة العربية للتراث، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري(مطبوع باسم:شرح التصريح على التوضيح)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٣٩٦ - ١٩٧٦م ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .

-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٢هـ ،١٩٥٢م .

-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ.محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

-جناية سيبويه (الرفض التام لما في النحو من أوهام) لزكريا أوزون، رياض العريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.

-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٨م

-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك وبهامشه المتن(شرح الأشموني)، رتبه: مصطفي حسين أحمد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

-الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج البصري، عالم الكتب، بيرروت.

-خزانة الكتب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

-الخصائص لابن جنّي، حققه: محمد بن علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

-ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

-ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

-ديوان رؤبة (ملحق)، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت طبعة ١٩٨٠م.

-سر صناعة الإعراب لابن جنّي، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م .

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، شرح وتحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

-شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

-شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، هجر للطباعة والنشر .

-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي(٤٢)،١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.

-شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين – عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبدالغني الدقر، الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.

-شرح قطر الندى شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣، القاهرة.

-شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

-شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

-شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.صلاح راوي، ط٢، مطبعة حسان (١٩٨٤م).

-شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

-شفاء العليل في إيضاح التسهيللسلسيلي، دراسة وتحقيق: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

-الفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

-في النحوالعربي لمهدي المخزومي، نقد وتوجيه، طبعة دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٨٦م.

-الكتاب لسيبويه، تحقيقوشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة،١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى،١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

-لسان العرب لابن منظور، دار صادر ، بيروت .

-اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٩٤م.

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّي،الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، الطبعة الثانية١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

-المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: أ.د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات ، الناشرمركزإحياء التراث الإسلامي بمعهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الثانية،١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

-معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريبلابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، محمد علي حمدالله ، مراجعة: سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

-المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت ، لبنان .

-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لبدر الدين العيني، طبع بهامش خزانة الأدب- دار صادر، بيروت.

-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر١٩٨٢م (منشورات وزارة الثقافة والإعلام).

-المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

-المقرب لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: أحمد الستار، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦م.

-النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

-نَظَرات في كتاب (جناية سيبويه) لنبيل أبو عمشة، منشور في مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب،دمشق العدد ٩٣ و ٩٤، السنة الرابعة والعشرون ،آذار وحزيران ٢٠٠٤ - المحرم وربيع الثاني ١٤٢٤.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: وشرح عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ ،١٩٧٧م.